دومينيك وولتون





الإعلام ليس تواصلاً







الإعلام ليس تواصلاً

Dominique Wolton

INFORMER N'EST PAS COMMUNIQUER

CNRS ÉDITION
15, rue Malebranche - 75005 Paris

دومينيك وولتون

الإعلام ليس تواصلاً

دار الفارابي

الكتاب: الإعلام ليس تواصلاً
المؤلف: دومينيك وولتون
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2012
ISBN: 978-9953-71-606-0

يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والأوروبية والسفارة الفرنسية في لبنان، قسم التعاون والعمل الثقافي وذلك في إطار برنامج جورج شحادة للمساعدة على النشر.

Cet Ouvrage, publié dans le cadre du Programme d'aide à la Publication Georges SCHEHADE, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Etrangères et Européennes et du service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban.

الإهداء

إلى D; El; Ed

المقدمة

التواصل
تفاوض وتعايش

"الإعلام خلاف التواصل أو الاتصال". ما المقصود من وراء هذا التأكيد؟ إنه يعني بالنسبة إلى معظمنا أن الإعلام أمر جاد بينما التواصل ليس كذلك. ولذلك، يمكننا القول: نعم للإعلام ولا للتواصل الذي تحوم حوله على الدوام شبهة الإغراء والهيمنة . ذلك هو الروسم المترسخ في الأذهان. أما بالنسبة إلي فإن ما أصبو إليه هو إثبات عكس ذلك. إن التواصل أعقد من الإعلام لأسباب ثلاثة.

بداية، إذا اعتبرنا أن ليس للتواصل وجود من دون إعلام، فإن التواصل أصعب، دائماً، لأنه يطرح مسألة العلاقة، أي مسألة الآخر. هذا فضلاً عن عدم ضمان النتيجة إذ إن المرسِل قلّ ما يكون على صلة بالمرسَل إليه أو المتلقي. والعكس، أيضاً، صحيح.

من ثم، لأن هناك تناقضاً بين الشرعية التي يتمتع بها الإعلام والصورة المشوهة التي تلازم التواصل، بينما لم

يسبق للبشر، أن أمضوا مثل هذا الزمن الطويل، منذ نصف قرن، في محاولتهم للتواصل فيما بينهم. كما لم يسبق، سعياً منهم لبلوغ ذلك، أن أنفقوا مثل هذا الكم من المال من أجل الحصول دائماً على تقنيات راقية. لماذا الحط من شأن هذا النشاط وانتقاده وتكريس هذا القدْر الكبير من الوقت والطاقة والمال؟ في النهاية، إن الحط من قيمة التواصل الذي لطالما سعى كل منا إليه في حياته الشخصية والمهنية والسياسية والاجتماعية هو حطّ من قدْر أنفسنا بالذات.

أخيراً، كيف يمكن لنا أن ننظر إلى الإعلام على أنه خير وإلى التواصل على أنه شر، في حين أن كليهما لم ينفصلا عن بعضهما بعضاً، طيلة قرنين، في كفاحهما من أجل الانعتاق الفردي والجمعي؟ ليس ثمة إعلام في ظل غياب مشروع للتواصل، لذلك هناك نوع من الفصام في هذه الإرادة التي تهدف إلى الذمّ بذا والمدح بذاك. أما فيما يتعلق بالتقنيات، من الهاتف إلى الراديو، ومن التلفاز إلى المعلوماتية، فإنها كانت، دائماً، تلعب دوراً أساسياً في الانعتاق الفردي والجمعي، ونجدها حاضرة أينما كان في حياة الجميع...

ولقد كان عملي يهدف منذ سنوات إلى عدم الفصل

بين الإعلام "الجيّد" والتواصل "السيّئ" والتفكير، بالتالي، عليهما معاً. هذا مع التأكيد على المفارقة الراهنة ألا وهي أن توافر التقنيات إينما كان في عالم منفتح مشبع بالمعلومات، لم يعد يكفي لخفض التناقضات التي يتعثر بها التواصل.

في هذا الكتاب، لديّ النية في أن أقلب الروسم السائد وتبيان كيف أن التحدي الحقيقي متعلق بالتواصل أكثر مما هو متعلق بالإعلام الذي يعتبر توافره غير كافٍ لإيجاد التواصل، إذ إن وجود المعلومات الكلي يزيد من صعوبة التواصل، بل إضافة إلى ذلك تقود ثورة الإعلام إلى حالة من التقلب في التواصل، وتكون النتيجة عندئذٍ غير متوقعة. كذلك لم تعد المشكلة متعلقة بالإعلام وحسب، وإنما هي أكثر من ذلك مشكلة شروط يتوجب استيفاؤها من أجل تمكن ملايين الأفراد من التواصل، أو بالأحرى من التوصل إلى التعايش في عالم أصبح فيه كل فرد يرى كل شيء ويعلم بكل شيء، وحيث الاختلافات اللسانية والفلسفية والسياسية والثقافية والدينية جعلت من التواصل والتسامح أمرين أكثر عسراً. وبكلمة، فإن الإعلام معني بالرسالة، أما التواصل فمعني بالعلاقة، وهذه مسألة أكثر تعقيداً.

إن الهدف لم يعد التقاسم مع الآخرين ما هو مشترك فيما بيننا بقدر ما هو تعلم كيفية تدبر الاختلافات التي تفصلنا. وذلك إنما على المستوى الفردي والجمعي على حد سواء. أخيراً، في التواصل، تبقى أبسط الأمور في جانب الرسائل والتقنيات بينما أعقدها فهي في جانب البشر والمجتمعات.

يعتبر القرن التاسع عشر عصر ثورة الإعلام، مع ما تحقق فيه من انتزاع للحريات، بينما يُعتبر القرن العشرون عصر انتصار الإعلام والتقنيات، مع ظهور الاتصالات المنفتحة على الجميع. أما القرن الواحد والعشرون فهو قرن التعايش، بمعنى تأمين الشروط المطلوبة لعيش مشترك بين وجهات نظر مختلفة، في عالم صغير للغاية يعلم فيه الأفراد كل شيء، ولا يقوى المرء على الإفلات منه.

لقد بات المرء بعيداً عن الخطاب القديم الذي يأخذ جانب الإعلام ويجافي التواصل، ولم يعد بالإمكان وضع تراتبية تحكم بينهما، لذلك يجب أن يتناولهما التفكير معاً مضافاً إليهما تعقيد خاص بالتواصل الذي يواجه المسألة الثلاثية المرتبطة بالعلاقة وبالآخر وبالمتلقي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن انتصار الإعلام بالذات في القرنين

الماضيين هو الذي يوجب تحديد مرتبة التواصل من جديد، وإن هذا الانتصار لم يكن سوى نصف الطريق.

إن هدف هذا الكتاب، فهو التفكير على التواصل من جديد في زمن انتصار الإعلام وما يرافقه من تقنيات.

من ناحية أخرى لقد كان من شأن أزمة الرأسمالية منذ آب سنة 2008 أن تسرع التفكير النقدي على البعد السياسي للعلاقة بين الإعلام والتقنية والتواصل. فلأول مرة في التاريخ، تابعت الشعوب، بشكل مباشر، الأزمة وتبعاتها. لكن مما لا شك فيه أن ذلك الإعلام الوافر سوف يثير، بعد فترة من الذهول، نقداً جوهرياً موجهاً ضد الاقتصاديين والصحافيين ورجال السياسة والجامعيين والتكنوقراط الذين لم يحسنوا، أو لم يشاؤوا رؤية حدوث الكارثة، وسوف يُطلب إليهم تقديم حسابات وانتقادات ذاتية.

وتمثل هذه الأزمة أيضاً أزمة إعلام مالي بقي دائماً خارج المراقبة، ولا يمكن فصلها عن الإنترنت، مما يطرح، مرة إضافية، المسألة السياسية المتعلقة بتنظيم هذه الوسيلة ووضع ضوابط لها، هذا إن كان المراد فعلاً جعلها وسيلة في خدمة الحرية.

وفيما يتعدى التكهنات، فإن سرعة انتقال المعلومات،

وغياب الضوابط، ونسيان المصلحة العامة، كلها تشكل مواضيع يدور حولها الخلاف. وهذه السرعة تشكل أول حدث سياسي عالمي يوجب التفكير من جديد على التحديات السياسية للإعلام والاتصالات. كونه يشبه قليلاً الأزمات الإقتصادية التي سرّعت على امتداد الأربعين سنة الماضية عملية إدراك سياسي، باتت مكتسبة اليوم، وتتعلق بالرهانات السياسية للبيئة.

إنَّ التحدي يظهر على النحو التالي: في عالم مشبع بالإعلام والاتصالات والتقنيات كيف هو السبيل إلى تأبيد القيم التحررية التي ارتبطت بكليهما منذ القرن السادس عشر؟ كيف السبيل إلى منع الإعلام والتواصل من أن يصبحا أداتي تسريع لسوء التفاهم والكراهية بعد أن كانا بالأمس عاملي تقارب؛ وذلك تماماً لأن كل الاختلافات والغيريات باتت مرئية. هذا هو كل معنى أبحاثي منذ ثلاثين عاماً: إعادة تأسيس القيم التحررية للإعلام والاتصالات في سياق أصبحت فيه كلّية الوجود ومتعددة اللغات على نحو مرعب.

الفصل الأول

نظرية للتواصل والاتصال



ليست ثورة القرن الواحد والعشرين ثورة الإعلام، إنما هي ثورة التواصل والاتصالات. ليست ثورة الرسالة إنما ثورة العلاقة. ليست ثورة إنتاج الإعلام وتوزيعه بواسطة تقنيات راقية إنما ثورة في شروط القبول أو الرفض، من قبل ملايين المتلقين، المتباينين، والذين نادراً ما يكونون على خط تواصل مع المرسِلين. إن المتلقين، هدف الرسالة الإعلامية، يعقّدون التواصل، فيتعثر الإعلام في وجه الآخر. وفيما كان المرء يحلم بقرية كونية فقد تكشّف الواقع عن برج بابل من جديد.

1- نظرية للتواصل والاتصال

إن تنوع المتلقّين قد جعل من النظرية السائدة في هذا المجال نظرية متقادمة. فلا زيادة المعلومات التي تُبثّ، ولا سرعة انتقالها بطريقة أكثر مساواة، تؤديان إلى زيادة في التواصل والتفاهم البيني. والمتلقون، أي الأفراد

والشعوب، يقاومون المعلومات والأخبار التي تزعجهم، ويودون التمكن من تقديم رؤاهم الخاصة للعالم. لقد أصبح تعذر التفاهم الأفق المتاح للتواصل، الأمر الذي يجبر على التفاوض المستمر للتمكن من التعايش.

أين المفارقة هنا؟ في انتصار الإعلام الذي يكشف تلك الصعوبة المتنامية في التواصل. لقد شكل المصطلحان متلازمين إن لم نقل مترادفين، في إطار المعركة من أجل حرية التعبير، والانعتاق السياسي وحقوق الإنسان. فالإعلام هو الذي يفرض نفسه اليوم، بارزاً فكرة التواصل "التلقائي" أو الآلي بحدة أكثر، أما غداً فإن التحدي الأساسي سيتمثل في إشكالية التواصل، أي شروط قبول المتلقي للمعلومات من كل حدب وصوب، وشروط التفاوض بشأنها .لقد ازداد الإعلام غزارة بينما شح التواصل، فلم يعد كافياً أن ننتج معلومات أو نتبادلها وأن نصل إليها لتحقيق التواصل.

بالأمس، وعن طريق استخدام تقنيات محدودة، كانت الرسائل المتبادلة تعني جمهوراً متجانساً. أما اليوم، فالرسائل لا تعدّ ولا تحصى والتقنيات شبه كاملة، والمتلقون الذبن هم في تزايد مستمر، متباينون متحفّظون.

والسبب في ذلك لا يعود إلى اللغات وحسب وإنما إلى تصادم التصورات والثقافات والرؤى إلى العالم. في مثل هذه الحالة، لم يعد كافياً أن نسرّع من وتيرة إنتاج وتوزيع المعلومات من أجل تحقيق تواصل أكبر، لا بل من شأن ذلك تضخيم النزاعات، ولأول مرة في التاريخ يحدث مثل هذا الفكاك.

ومن هنا فإن الإعلام والتواصل قد أصبحا في القرن الواحد والعشرين واحداً من الأهداف والرهانات سواء في السلم أم في الحرب. فكيف السبيل إلى التعايش عندما يغيب "التفاهم"، وعندما تظهّر الاختلافات للعيان بواسطة تقنيات أرقى باستمرار؟ أو عند التوصل إلى تنظيم التعايش بين وجهات نظر مختلفة، مع الواجب المزدوج المتمثل باحترام تنوع الهويات والإطار المشترك للتواصل في الوقت نفسه. أو أن ينطوي هؤلاء أو أولئك على أنفسهم ضمن معازل أو جماعات قوامها هويات متنازعة تقريباً تسمح لنا أن نتكهن كم أن العولمة تزيد من هذا الخطر. إذن هناك تزايد في عدم التواصل بسبب التزايد في المعلومات، تلك هي نتيجة لم تكن في الحسبان لثلاثين سنة خلت.

الإعلام

ماذا علينا أن نفهم من الإعلام، والرسالة والتواصل والعلاقة؟ هناك ثلاث فئات من المعلومات، شفوياً، بالصورة وبالنص، وبالبيانات يمكن إدراجها ضمن أي وسيلة حاملة .المعلومة-النبأ المرتبطة بالصحافة. المعلومة-الخدمة المنتشرة على نطاق عالمي، لا سيما مع ظهور الإنترنت .المعلومة-المعرفة المرتبطة بازدهار بنوك المعلومات وقواعد البيانات. يبقى هناك المعلومة العلائقية التي تخترق كل الفئات السابقة وتحيل إلى الهدف الإنساني للتواصل.

التواصل

يتواصل الناس لأسباب عديدة ضمن ثلاث فئات غالباً ما تكون متداخلة ومتبدلة التراتبية تبعاً للظروف، ولكنها جميعها، تدفعنا إلى إقامة اتصال بشخص ما، وهنا تظهر بداية التقاسم. إن كل فرد يسعى للتواصل من أجل التقاسم والتبادل، إذ في الأمر هدف إنساني وعاطفي أساسي ولا مناص منه. فالعيش يعني التواصل والتبادل مع الآخر، وبأكثر الطرق أصالة في غالب الأحيان. ويلي ذلك

\الإغراء، وهو هدف ملازم لكل العلاقات الإنسانية والاجتماعية. وأخيراً \الإقناع المرتبط بشتى صنوف منطق المحاججة المسخدمة للتفسير والرد على الاعتراضات. إن مثال التواصل هو بالطبع ذلك المرتبط بالتقاسم والعواطف والحب. تلك هي، على كلٍ، الحالة التي يخترق فيها التواصل الحاضر ويعود إلى الماضي ويتجه إلى المستقبل بكل احتمالاته. ولحسن الحظ التواصل في هذا الكتاب متركز على استخدامات الصوت والنص والصور، وقد استثني التواصل الجسدي غير الكلامي بسبب ضيق المكان. هذا مع العلم أنه من المعلوم جيداً أن حركة جسدية ونظرة وابتسامة هي أفصح من الكلمات. من دون أن نذكر لحظات الصمت التي غالباً ما تؤكد عكس دلالة الكلمات والحركات. نبقى هنا ضمن التعريف القديم الذي يحيل الإعلام فيه إلى الوحدة/المعلومة والرسالة، في حين أن التواصل يحيل إلى فكرة العلاقة والتقاسم والتفاوض. بالأمس كان الأفق المعياري يتمثل بالوصول إلى قيام التواصل، أما اليوم فقد أصبح الأفق تسيير عدم التواصل، عن طريق التفاوض، من أجل قيام تعايش ما.

المتلقّي

هنا تكمن القطيعة الثالثة. حيث المسألة لم تعد مسألة كفاية في الإعلام ليكون هناك تواصل، لأن الرسائل تتكاثر أكثر فأكثر، والتواصل يحتاج إلى إجراء فرز، ولكن لأن دور المتلقي يتعاظم أيضاً.

يتفاوضون ويصفّون ويضعون أولوياتهم ويرفضون الرسائل العديدة التي يتلقونها والتي نتلقاها نحن يومياً. والمتلقي الذي لم يكن يوماً سلبياً صار فاعلاً أكثر فأكثر في مقاومة الدفق الإعلامي الموجه إليه. علاوة على ذلك، يُفترض في هذه الحالة الحديث عن المتلقي- الفاعل للتشديد على البعد الحركي الذي تتطلبه تلك الوظيفة. إن إعادة تقييم مكانة المتلقي - الفاعل تعني إيضاً إعادة تقييم إشكالية التواصل بالذات كما فعل بعض المؤلفين المعاصرين، القليلين مع الأسف، من أمثال يورغن هابرماس وأمبرتو إيكو وميشال سيرّ وإدغار مورين وريجيس دوبريه وآخرين غيرهم. لا شيء أكثر تبسيطية من الخطابات العديدة المناهضة للتواصل التي تحط من مكانة المتلقي، المشتبه دائماً بأنه غبيّ بعض الشيء ويمكن الهيمنة والتأثير عليه. فعلى كل حال، الآخر هو الذي يعتبر دائماً قابلاً للتأثير عليه وليس نحن.

إن التواصل ثمرة للعبة معقدة بين ثلاثة أطراف. والمتلقّي لا يمكننا أن نعتبره بأنه دائماً على حقّ لا ليس على الإطلاق، وإلّا نكون قد وقعنا تحت قبضة استبداده، ولكنه يجبر على الانتقال من فكرة النقل (للمادة الإعلامية) إلى فكرة التفاوض بشأنها. بالأمس كان التواصل يعني النقل أو التحويل لأن العلاقات الإنسانية غالباً ما كانت تراتبية. أما اليوم فإنه يعني في معظم الأحيان التفاوض لأن الأفراد والجماعات باتوا أكثر في وضعية مساواة .إن مفهوم التفاوض ينتمي، على كلٍ، إلى الثقافة الديمقراطية، لأنه، أي التفاوض منتفٍ في مجتمع استبدادي أو شمولي. وإذا أمعنّا النظر في واقعنا، نكتشف أن كلّاً منا يقضي وقته اليوم في التفاوض، أكان ذلك ضمن العلاقة الزوجية، أم العائلة أم المدرسة أم المؤسسة أم المجتمع أم أوروبا أم العالم... وهكذا فإن الأمور المفروضة تسير في اتجاه تراجعي لتحل محلها، في كثير من الأحيان، الأمور المتفاوض عليها؛ فالأفراد ينزعون إلى التفاوض والنقد كلما كان الإعلام في متناولهم.

في وسعي، هنا، تلخيص المراحل الخمس للرسم البياني الذي يشرح نظرية التواصل التي أذود عنها، والتي تعني التواصل الإنساني بمقدار ما تعني التواصل عبر الوسائط التقنية.

أولاً: التواصل ملازم لقدر الإنسان. تنتفي الحياة الخاصة والجماعية بانتفاء إرادة التحدث والتواصل والتبادل على مستوى الفرد أو الجماعة، فإنْ نعيش يعني أن نتواصل .ثانياً: يود الإنسان التواصل لأسباب ثلاثة هي: التقاسم، الإقناع والإغراء. وفي أكثر الأحيان للأسباب الثلاثة مجتمعة، حتى لو لم يتم زعم ذلك .ثالثاً: يتعثر التواصل بعدم التواصل، إذ قد يكون المتلقي ليس على الخط، أو غير موافق .رابعاً: تنفتح مرحلة تفاوض حيث يتفاوض الفرقاء بحرية ومساواة تقريباً من أجل الوصول إلى نقطة اتفاق .خامساً: عندما تكون النتيجة إيجابية فإنها تسمى تعايشاً، مع ما يتصف به التعايش من نقاط قوة ونقاط ضعف. التفاوض والتعايش باعتبارهما إجراءين لتلافي عدم التواصل وعواقبه العدوانية في غالب الأحيان.

***

تستند نظرية التواصل هذه، المتواضعة في الظاهر، إلى فرضية تقول بأن ليس من فرد ولا مجتمع بقادر على الإفلات من التواصل، وبأن لهذه الفرضية خمس تبعات أو نتائج. إن أفق التواصل هو، في غالب الأحيان، عدم التواصل الجلي خصوصاً في الانقطاع بين الإعلام والتواصل؛ استحالة اقتصار التواصل على الكفاءة التقنية؛ إلزامية التفاوض بين الشركاء، وأفق التعايش. إن عدم التواصل البنيوي هذا يفرض، بالطبع، المساواة بين الأفرقاء وإلّا انتفى التفاوض، مما يجعل التواصل المعاصر واقعاً لا تنفصل عراه عن الثقافة الديمقراطية باعتباره عملية أوسع بكثير من مجرد التعبير. إذاً لا تواصل من دون حد أدنى من الوقت، والاحترام والثقة المتبادلة، الأمر الذي يجعل من \التسامح أحد الشروط البنيوية لكل عملية تواصل. أخيراً إن كل نظرية، في هذا الخصوص، تحمل في طياتها رؤية للمجتمع وللعلاقات الاجتماعية تبعاً لتقبلنا، إلى هذا الحد أو ذاك، واحداً من النموذجين المساواتي أو التراتبي. والتصور الذي نتبناه هنا، هو تصور إنساني النزعة قبل أن يكون تقنياً، مما يجعل من التبادل أفق

كل تجربة إنسانية واجتماعية. إنه تصور سياسي أيضاً بالمعنى الذي يُعطى فيه الأفضلية للتفاوض من أجل إرساء تسوية.

***

في نهاية المطاف ثمة تصوران متعارضان للتواصل. الأول، وهو المسيطر على نطاق واسع، يركز على الكفاءة التقنية كعلامة على تقدم الاتصالات ضمن نوع من السلسلة المستمرة، مع امتدادها لصالح الصناعات التي تمثل اليوم القطاع الأكثر توسعاً في العالم. أما التصور الثاني فأقلّي، وهو ما أتبناه، وينطلق من البعد الأنثروبولوجي للتواصل، ويعطي الأفضلية للعمليات السياسية الواجب تطبيقها تلافياً لأن يصبح أفق عدم التواصل بين الأفراد والشعوب، مصدراً لنزاعات فيما بينهم. إنهما تصوران لا يتمتعان بالعلاقة نفسها بالإنسان وبالتقنية.

***

هذا هو النموذج النظري الذي تنتظم بموجبه أبحاثي الميدانية منذ عدة سنوات في الميادين الخمسة التالية: العلاقات بين العلوم والتقنيات؛ وسائط الإعلام الجماهيرية والإنترنت؛ الفضاء العمومي والتواصل السياسي؛ العولمة والتنوع الثقافي وأوروبا؛ العلاقات بين العلوم ونظريات المعرفة والتواصل.

2- من ثورة المعلومات إلى تقلبات الاتصالات

ربما قد تمّ قطف أفضل ثمار ثورة الإعلام والاتصالات في البداية حتى لو كان ذلك قد تطلب ثلاثة قرون من المعارك لأن كل شيء يتعقد مع تعميم الإعلام وتنوع المتلقين وحسهم النقدي، ثم العولمة. وعلى كل حال، كان التصور الرائج عن الإعلام حتى الآن تصوراً بسيطاً مقتصراً على رسالة في اتجاه واحد أكثر الأحيان، وتصوراً عن المتلقي قليل التعقيد في النهاية. وقد رافق ذلك نوع من السلسلة المستمرة مؤلفة من العنصرين، والاعتقاد بأن إعلاماً أغزر وأسرع من شأنه تحقيق تواصل أكبر. كان ذلك النموذج الكوني للتواصل، وهو يستوجب نوعاً من التحديث، بالرغم من، وبسبب، التقدم الصاعق الحاصل في تقنيات الاتصال خلال قرن من الزمن : تقنية

الهاتف (1880)، الراديو (1900)، التلفاز (1930)، المعلوماتية (1940)، الشبكات (1980).

الجميع يحلم بالتفاهم، لكن سرعان ما تتكشف صعوبة ذلك حتى في سن الطفولة. مع التواصل فإن الآخر هو المسألة التي تظهر، وفي نهاية الأمر إنها المسألة الأكثر تعقيداً على مستوى التجربة الفردية والجماعية على حد سواء، بالرغم من كلية وجود التقنيات وكفاءاتها وحرية الأفراد. كان يفترض أن تسير كل الأمور على نحو أسرع، إلّا أنها أبطأ فأبطأ. يكفي تدليلاً على ذلك رؤية الوقت الذي نمضيه سعياً وراء التفاهم، بالرغم من مجموعة التقنيات التفاعلية والراقية الموضوعة تحت تصرفنا، ذلك أن شيطان الغيرية يتسلل إلى كل تبادلاتنا. و"الآخر" هو أنا وهو وهي وكل منا، وعدم التواصل أو الخلل فيه هو أفق التواصل .إنَّ الانقطاع المتكرر في التواصل بين الأجيال هو نوع من الاستعارة والتشبيه لانعدام التواصل بوجه عام. إنه انقلاب كامل بالنسبة للمخطط البياني schéma السياسي والثقافي الذي حكم الثورة المزدوجة في الإعلام والاتصالات منذ القرن السادس عشر. والقرية الكونية حقيقة تقنية غير أنها ليست اجتماعية ولا ثقافية ولا سياسية.

علاوة على ذلك، لم يكن بالإمكان اكتشاف حدود التواصل إلّا بعد انتصار الإعلام الذي يجد في الإنترنت رمزاً له اليوم؛ هو اكتشاف عدم التواصل الذي يوجب إعادة التفكير في التواصل جاعلاً منه أحد الرهانات السياسية الأساسية لبداية القرن الواحد والعشرين .فكيف السبيل إلى التعايش سلمياً في عالم يرى فيه الجميع كل شيء ويعلم بكل شيء وحيث الاختلافات أوضح وأقل قابلية للتفاوض؟ من هنا ضرورة التحول من فكرة التقاسم إلى فكرة التفاوض والتعايش، الأمر الذي يجعل الصلة بين التواصل والديمقراطية صلة أوضح بكثير. ما هي الديمقراطية بالفعل، إن لم تكن التفاوض والتعايش السلمي بين وجهات نظر غالباً ما تكون متصارعة؟ من أجل ذلك، لم يكن لمفهوم التواصل أن يفرض نفسه كمفهوم كبير إنساني النزعة وديمقراطي إلّا في أعقاب كل الثورات الهادفة إلى بسط حرية الأفراد والمساواة فيما بينهم.

نحن بعيدون عن التواصل المقتصر على "الكوم" (من com مختصر كلمة communication نجدها في عناوين التواصل الإلكتروني) ما هو الـ"كوم" (التواصل) ؟ إنها إرادة إثارة الرضى، والإغراء، والإقناع. شيء مشابه في

النهاية للتواصل، مع الرغبة في أن ينجح ذلك هنا أيضاً، لأنَّ كلّاً منا يلجأ إليه يومياً، وفي كل المهن، وعلى جميع المستويات التراتبية والفئات العمرية. من هو هذا الذي يرفض أن يرضي؟ غير أن لا أحد يريد الإقرار بذلك، كما لو أن الحياة ليست سوى شأن عقلاني وجدّي خالٍ من الانفعالات. يا له من برنامج! غريبة هذه العملية المؤدية إلى الحط المستمر من قيمة "الكوم" التي نلهث جميعاً وراءها من غير الإقرار به، والتي يصعب علينا أن ننجح بها مثله مثل الاتصال. إن إدانة "الكوم" هي إذن أسهل من ملاحظة أنها تشكل الغرفة الخلفية للتواصل. إنها كبش الفداء الممتاز لمعارك التواصل التي خسرناها. هناك ثمة المزيد؛ يؤخذ على "الكوم" ويتمثل باستراتيجيات الإغراء والهيمنة. ولكن من منا لم يحاول في حياته هذا وذاك؟ نفاق رائع يسمح هنا أيضاً إخفاء كم هو صعب إغراء الآخر والهيمنة والتأثير عليه على الدوام...

من هنا الاهتمام والانبهار بالتقدم التقني. ثمة التباس أقل وعقلانية أكثر، أقلّه على هذا الصعيد، حتى لو لم يكن هناك على الطرف الآخر من الشبكات، والتقنيات، شبكات أخرى وإنما أيضاً أناس ومجتمعات. فمع التقنية كل شيء يميل إلى البساطة أما مع البشر والمجتمعات

فكل شيء يميل إلى التعقيد. وفي الحقيقة فإن التواصل ينطوي على أبعاد ثلاثة يتمثل البعد الأوضح والأكثر إرضاءً بالتقنية، والأكثر تعقيداً، والأبطأ على فك رموزه وتوجيهه، يتمثل بالبعد الثقافي. أما الأكثر وعداً، مع تكاثر المبادلات والتقنيات فيتمثل بالبعد الاقتصادي.

يمكن القول، إذاً، إن آفاق التواصل هي: التقاسم والإقناع والإغراء والتأثير والتعايش وعدم التواصل. ولئن كانت النظم التقنية متصلة مع بعضها بعضاً، الآخر فإن البشر والمجتمعات نادراً ما هم على هذا النحو. لذلك فإن التقدم التقني هو أفضل وأسوء ما في التواصل في آن. لقد سمح بالخروج من التواصل المغلق ومضاعفة الرسائل والمبادلات، غير أنه لم يزد التواصل زيادة طردية مع كفاءة الأدوات، بل جعل مصائب عدم التواصل أجلى. يا له من انقلاب رهيب يُرفض إدراك تأثيره لكثرة ما أصبح العالم، على سبيل المثال، منذ عشرين عاماً يسلِّم تسليماً أعمى بأسطورة الإنترنت، مقتنعاً بأن تحول 5.6 مليار إنسان إلى استخدام الإنترنت قد يفضي إلى تواصل "أصيل"...

إنَّ التواصل في شكله المعاصر هو نتاج ثورة ثلاثية، في مجال الحريات الإنسانية والنماذج الديمقراطية وتقدم

التقنيات، ونحن على مفترق طرق. ثمة إيديولوجيتان أخريان تتهددان التواصل تتمثلان بالنزعة الفردية، أي تقلص التواصل إلى حدود التعبير والتفاعل، والنزعة الجماعية (الطائفية) أي تهميش مسألة الغيرية، مع إمكانية الانغلاق ضمن فضاءات افتراضية أو احتمالية غير ملموسة.

3 - التواصل يعني التعايش

تنبع الصعوبة أيضاً من أن لكل من الإعلام والتواصل وجهين أو بُعدين متناقضين تقريباً، وإنما لا ينفصلان. الأول معياري يردّ، فيما يخص الإعلام، إلى فكرة الحقيقة؛ أما بالنسبة إلى التواصل فيردّ إلى فكرة التقاسم. أما البعد الثاني، فله طابع أداتي مرتبط بواقع أنه من غير الممكن في المجتمعات المعاصرة، الشديدة التعقيد في النهاية، العيش من دون معلومات/أخبار ومبادلات وتفاعلات. إذاً، إن إعادة التفكير في العلاقات بين الإعلام والتواصل يعني تناول المفهومين بمعنييهما السالفين، بلا تمييز، لأن البعد المعياري لكل منهما هو الأفق في كل الأحوال: أي الحقيقة بالنسبة إلى الإعلام والتقاسم بالنسبة إلى التواصل. بتعبير آخر، إبتداءً من الإعلام الأكثر خفة

إلى التواصل بأكثر أشكاله تجارة يبقى الأفق في النهاية هو هو: البحث عن الآخر وعن العلاقة، مما يشهد على أن الأفراد لا ينسون أبداً مثل التفاهم فيما بينهم التي تبقى راسخة فيما يتعدى الوصفات أو الصور المسخ (الكاريكاتور). وفي هذا السِّياق نجد أن إيديولوجيتي الإعلام والتواصل، بالرغم من كل عوراتهما وتشويهاتهما، تنبعان من المثال الديمقراطي ذاته. وسواء كنا مع "الكوم" أم مع "الإعلام الجمهوروي Information people"، فإننا لا نزال في الإطار المرجعي نفسه. لذلك، لا بد من تناول الأبعاد الوظيفية والمعيارية للإعلام والتواصل على حد سواء. وهذا يتمثل بأربعة أبعاد متضافرة في تشكيل الرابط الاجتماعي.

ولهذا السبب، أيضاً، فإن الإعلام والتواصل، فيما يتعدى التباساتهما، يشاركان في المسألة الكبرى لـ "المجتمع الجماهيري ذي النزعة الفردية" حيث كل واحد يبحث، بنحو متزامن، عن هاتين القيمتين المتناقضتين: الحرية الفردية، ومساواة الجميع. ما الذي يصنع رابطاً في المجتمعات المفتوحة حيث كل الاختلافات مباحة، ومطالب بها، ومؤكّد عليها على كل حال؟ كيف التوفيق بين الحرية والمساواة، وبين الفردية والهوية الجماعية؟ إن

التواصل إشكالية من إشكاليات التعايش والرابط الاجتماعي، وينتمي إلى مجتمع يتصف بالحركة والتفاعل والسرعة والحرية والمساواة .إنني آمل أن تتمكن هذه النظرية المركّزة على التعايش من الإسهام في تجديد الشروط النظرية والعملية لهذا الرابط الاجتماعي للمجتمعات المفتوحة الشديدة الهشاشة والمعرضة لرياح العولمة العاتية المفتقدة إلى بوصلة. بالأمس كان الرابط الاجتماعي يحيل إلى العلاقات بين بنيتين اجتماعيتين وثقافيتين مستقرتين نسبياً، أما اليوم فيكاد الأمر أن يكون عكس ذلك، فكل شيء متفاعل. إن عمليات الإعلام والتواصل تسهم في هيكلة هذا الفضاء العمومي ذي الرابط الاجتماعي الأكثر حركية وهشاشة، عبر تفاعلات متعددة؛ ومن شأن إعادة تقييم مفهوم التعايش أن يساعد، بالتالي، على تجديد التفكير في طبيعة الرابط الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة حيث التفاعلات بين الأفرقاء أكثر عدداً وأشد تناقضاً.

إن تشجيع التعايش ضمن التواصل وأداء الفضاء العمومي لوظيفته، يعني إذاً التفكير أيضاً في ضرورة إدارة الاختلافات الملازمة لمجتمعاتنا والإبقاء على مبدأ الوحدة في آن، مع الإبقاء على التوجه الآيل إلى تجديد

الخصائص المعاصرة للرابط الاجتماعي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما هو الرابط الاجتماعي إن لم يكن هذه الأعجوبة المتمثلة في إمكانية وجود ترابط فيما بين أفراد ومجموعات وجماعات وطبقات اجتماعية ضمن مجتمع ما، يحتوي، فضلاً عن ذلك، ما يفرقهم عن بعضهم بعضاً؟

خلاصة القول، إن التواصل والتعايش والرابط الاجتماعي مكونات للحداثة ولرؤية جديدة للزمكان. وإنَّ التواصل يعكس تماماً الطموحات المتناقضة لمجتمعاتنا المعاصرة حيث يتبنى المرء قيماً متناقضة في غالب الأحيان ألا وهي الحرية والمساواة، الانفتاح والهوية، العولمة والإقليمية، لذا فإن المفهوم المعياري للتعايش خير معبّر عن خصائص المجتمع المعاصر، باعتبار أن التعايش يشكل رمزاً لتوجه معياري هادف إلى التأليف بين قيم وأبعاد متناقضة .

بيد أن ثمة ما يضاف إلى ذلك؛ فالصلات المعقدة بين الإعلام والتواصل مترافقة أيضاً مع ازدواجية في المعنى.لأنَّ الإعلام (الخبر) يحيل في التقليد السياسي والفكري إلى ما يبرز فجأء ويُحدث قطيعة نوعاً ما. هذا صحيح بالنسبة إلى الصحافة، ولكنه صحيح أيضاً على

مستوى أعمّ. فالخبر هو الحدث أو المعطى الذي يحدث اضطراباً في وضع مستتب سابق وهذا مصدر قوته. أما التواصل فيحيل إلى فكرة الرابط والتقاسم و"المشاركة". واليوم مع ظهور نظم المعلومات المعممة، ثمة انقلاب في المعنى جلي بخاصة مع ظهور الإنترنت .فالإعلام أو الخبر يصبح هو صانع الرابط، ضمن أفق مجتمع الإعلام، وهو المعنى المعاكس للإعلام - القطيعة. وعندما يكون كل شيء إشارة وتفاعلاً، فالإعلام هو الرباط .يكفي رؤية كيف أن الأجيال الجديدة قد جعلت من الإنترنت مصدر أخبارها ومعلوماتها المطلقين، وفي النهاية وسيلة تواصلها، وهي تمنحه، فضلاً عن ذلك، شرعية وثقة لا تشوبهما شائبة.

وبالعكس من ذلك فإننا نشهد التغيير نفسه في معنى كلمة تواصل .فقد بات اللفظ يدل في مستويات أقل على المعنى القديم لتقاسم قيم مشتركة مما يدل على فكرة التعايش المرتبطة بضرورة التواجد معاً لخطوط منطقية متباعدة. بالأمس كان التواصل اقتساماً وجمعاً وتوحيداً، أما اليوم فإنه يعني أكثر ما يعنيه تعايش الانقطاعات وإدارتها. إذاً فإن كلّ واحد من المفهومين، الإعلام والتواصل، يستولي على جزء من مرجعية الآخر. إن ثورة

الإعلام والتواصل، بالمعنى الذي قصدت، تقلب إذاً كل العلاقات بين التواصل والثقافة والمعرفة، وتسهم في إعادة التفكير في شروط الرباط الاجتماعي المعاصر. لذلك فإن نظرية في الإعلام والتواصل لا تنفصل في الأخير عن رؤية للمجتمع إن لم نقل عن نظرية فيه، والتناقض الحاصل، اليوم، يتمثل في أنه لم يسبق قط أن جرى الحديث عن التواصل والتفاعل إلى درجة أريد معها أن يُصنع من التواصل نموذج لمجتمع، في وقت لم يسبق أن كان فيه، بصورة متزامنة، مثل هذا القدر من الجدران المادية بين الشعوب، ومن جدران عدم التفاهم بين الأغنياء والفقراء، الشيوخ والشباب، والمهاجرين وغيرهم، والمتخمين بالتكنولوجيات وأولئك المحرومين منها...

الفصل الثاني

التقنيات:
بين الانعتاق والإيديولوجيا

ماذا عن رهان هذا الكتاب؟ إعادة التفكير في مكانة التواصل وفقاً لمقياس الانقطاعات الثلاثة التي حدثت في غضون خمسين عاماً. إن انتصار الإعلام؛ وانتصار التقنيات مع دمج الاتصالات عن بعد والمعلوماتية والوسائل السمعية - البصرية يُبرز دور العولمة في تسريع هذين الانتصارين السالفين. أين التحدي؟ إنه في إخراج الإعلام والتواصل من سيطرة التقنية التي تكبح التفكير في التواصل بمقدار ما تمحي كفاءة المعدات أولئك المقصيين عن التواصل الإنساني والاجتماعي. إذاً، إنَّ التفكير في مسألة الانتقال من الإعلام إلى التواصل يعني تخليص التواصل من قبضة التقنية وإعادة هذه الأخيرة إلى مكانها.

1 - من التقنية إلى الإيديولوجيا التقنية

ما هو قوام الإيديولوجيا التقنية في التواصل؟ إنه إيلاء المعدات مهمة حل قضايا المجتمع التي لا تدخل في

نطاق اختصاصها، وذلك يعني، هنا، الاعتقاد بأنه كلما ازدادت التقنيات، من قبيل أن يصبح هناك غداً 6,5 مليار رائد إنترنت، سوف يزداد التفاهم بين الأفراد، والتسليم بخضوع التقدم في التواصل الإنساني والاجتماعي لتقدم التقنيات، ومن ثم، الاعتراف لتلك التقنيات بالقدرة على تغيير نموذج المجتمع تغييراً بنوياً؛ وفي الأخير، الخلط بين دلالات الألفاظ أثناء الحديث مثلاً عن الحضارة والمجتمع الرقمي، ومجتمع الإعلام، والديمقراطية الرقمية، والمجتمع القائم على الشبكات... كلها ألفاظ تحيل إلى فكرة سلطان التقنية، إذ إنها تعطي أسماءها للمجتمعات التي تعتمد تطبيقها، وعندما يجعل من التجهيزات التقنية قلب نموذج المجتمع فإنما يتم الخلط بين واقعين مختلفين في طبيعتهما، التقنية والمجتمع، خاصة أن تلك التجهيزات التقنية تتعلق بجوهر النشاط الإنساني ألا وهو التواصل، ولا يجري الحديث عن المجتمع النووي .

إنَّ الإيديولوجيا التقنية ليست واحدة من الإيديولوجيات بين سواها أو من الإيديولوجيات الموجودة، مع التأكيد بأنه لا وجود لمجتمع من دون إيديولوجيا، ومن دون روابط توحد المجموعات

الاجتماعية، بالنسبة إلى السياسة والدين والثقافة، وتتطور مع الزمن ويعاد تركيبها، ولا يستغنى عنها لقيام حياة اجتماعية. إن ما أتناوله بالنقد، هنا، هي الإيديولوجيا التقنية، كإحدى الإيديولوجيات من بين سواها، ترتكز على منح تقنيات الاتصال سلطة معيارية مبالغاً فيها بحيث تصبح العامل الأول في تنظيم المجمتع وإعطائه معناه. من ناحية أخرى، فإن الالتباس ناجم عن المفردات أيضاً: تقنية الاتصال توحد التقنيات، حيث ثمة كثير من التقدم بالفعل، مع التواصل حيث يغيب تقدم مماثل. إن تقدم التقنيات، مع الأسف، غير كاف لخلق التقدم في التواصل بين البشر والمجتمعات. فهل إنَّ الإنسان المغمور بعالم من التقنيات يتواصل مع نظيره الإنسان، بمعنى التفاهم المتبادل، بنحو أفضل مما كان عليه منذ خمسين عاماً؟ من هنا الحلم، المؤجل باستمرار، بأن تسمح تقنيات أفضل بقيام تواصل أفضل. إن آلة "البلاك بيري" Black berry تجسّد هذا الرمز حالياً أكثر من الحاسوب. فأنْ يكون العالم بمتناولنا - إمكانية القيام بكل شيء واستقبال كل شيء وإرسال كل شيء- بطرف أصابعنا، يولّد شعوراً بالسلطان والأمان. كيف يمكن أن يفشل التواصل بمثل هذه الأداة الفائقة القوة وبمثل هذا القدر من التفاعل؟

ماذا عن تقنيات التواصل؟ إنها تعني التواصل من دون عدم التواصل .إنها تنشئ، مجدداً، مجموعة اتصالية بين الإعلام والتواصل حيث يسجل التواصل الإنساني فشلاً في غالب الأحيان. وإنها تنتمي إلى إيديولوجيا للنقل أو التحويل، تخلط بين سرعة الأدوات وكفاءتها، وتقلّب التواصل الإنساني وتعقيده. إن إعادة التفكير في العلاقات بين الإعلام والتواصل يعني بداية تخليص مسألة التواصل من قبضة التقنية، والتذكير بأن هذه الأخيرة، وإنْ كانت تيسّر، بلا شك، التواصل الإنساني، إلّا أنها لم تكن كافية، ولم تعد كافية؛ فنظرة إلى قرن مضى تؤكد ذلك .إن التوسيط الإعلامي والنقل الإعلامي والتفاعل ليست بالضرورة مرادفة للتواصل .نعم، لقد حققت التقنيات تقدماً هائلاً سمح بتحسين بعض التواصلات الاجتماعية، غير أنها ليست كافية لحل التناقضات الوجودية للتواصل الإنساني، وإلّا سرنا في هذه الحالة نحو حالات "التوحد التفاعلي".

فهل من مؤشر على إدماننا على تقنيات الاتصال؟ فلنراقب حالتنا النفسية عندما ننفصل عن حاسوبنا و/أو عن هاتفنا الجوال لأكثر من يومين. لا يمكن تصور ذلك... وكثيرون منا سيصاب بإعياء في مثل هذه الحالة. إن هذا

الإدمان يفوق ببلاغته كل الخطابات. ولكن كيف كنا نتصرف قبل ذلك، منذ أقل من ثلاثين سنة؟ وماذا عن المليارات الثلاثة ممن لا يحوزون على تلك التقنيات؟ وما قيمة هذا العالم في المباشر أو تزامناً، عندما يكون الجوع هو حال ما ينوف على المليار إنسان؟ إنها لمفارقة بالغة، لا سيما أن هذه التبعية تمثل قبولاً منا أيضاً بالقابلية لتعقب الأثر traçabilité بينما كان انعتاقنا قائماً طيلة قرون على التخلص من كل تبعية خارجية (دينية، سياسية...). لقد أسهمت تقنيات الاتصال في هذه الحركة التحررية وأصبح الفرد، في اللحظة التي صار فيها حراً مستقلاً عن أي سلطة، خاضعاً، إرادياً، لتقنيات الاتصال التي مكّنته في السابق من الانعتاق. كثيرة هي إذاً "العبوديات الإرادية". إن الصلة التاريخية بين الانعتاق وتقنيات الاتصال هي من القوة بمكان لم تعد فيها الغالبية العظمى من "المستخدِمين" (بكسر الدال) ترى، حالياً، حالة الإدمان الجديدة التي بتنا مصابين بها، ولم يكن هناك سوى خطوة واحدة فاصلة بين أداة كانت في خدمة الانعتاق وأداة أصبحت تخدم القابلية لتعقب الأثر، فها هي قد اجتيزت في غضون جيل واحد، دونما ردّ فعل حتى الآن.... لقد التهمت التقنية أبناءها، سيما وأن ما نؤثره في هذه التقنية

هي السرعة والكفاءات والتفاعلية ومشاعر الحرية التي تتولد عنها، وكلها بعيدة كل البعد عن إدراك ما تكتنفه من إدمان...

التفاعلية، هي هذا اللفظ السحري الذي يرمز إلى مزيج من الحرية والذكاء بحيث أنّ الإدمان قد بلغ مبلغاً بتنا فيه نعرف الحرية بمقدار ما يتاح لنا تعدد خطوط الاتصال، غير أن الإنترنت ليس سوى شبكة، فإذاً شرك، أي عكس الحرية التي يرمز إليها. لذلك، لا يرى المرء، حتى الآن، في الإنترنت سوى الحرية، وليس التحكم، وشبه ضمانة للحرية الفردية، وفرصة للانعتاق والتنقل. ومع ظهور الإيديولوجيا التقنية انتقلنا إلى الجهة الأخرى من المرآة حيث كل شيء يتخذ الطابع الفردي خالياً من إشكالية جماعية. لقد تحول مبدأ "استطيع فعل أي شيء كما أشاء"، إلى مبدأ "الحرية الرقمية"، المضمون بـ "الوصول الحر" والمضخم بـ "التفاعلية المعممة". وهذا التحول لا يزال حديث العهد، وإن كانت هناك نقاط مشتركة كثيرة مع الآمال الجسام التي جرى تعليقها على ظهور التلفزة السلكية لخمسين سنة خلت، وكذلك على الراديو في ثلاثينيات القرن الماضي.

من جهة أخرى، يمكن ملاحظة الإيديولوجيا التقنية

في نسيان أو غياب الثورات التقنية السابقة: الامتناع الدائم عن المقارنة والظن أن كل شيء يبدأ اليوم حيث لا تاريخ ولا نزعة مقارنة، بل إنها وضعية لا تحتمل أي نقد وتتطلب الولاء الكلّي لأنه مع ظهور الإيديولوجيا التقنية، كما بقية الإيديولوجيات، لم يعد ثمة من خيار، فإما الكل أو لا شيء، وكل نقد هو بمثابة رهاب تقني ونزعة محافظة. ومن الأمثلة على ذلك انتقاد الأطفال لقضائهم ساعات طويلة أمام التلفاز المشتبه دائماً بأنه يولد الاغتراب، ولكن لا يقال شيء عن جلوس الساعات نفسها أمام الحاسوب، لا بل يكاد العكس أن يكون صحيحاً إذ يُرى في هذا السلوك علامة على نوع من الذكاء والانفتاح الذهني، حتى أن بعضهم بات يحلم بأن يصبح في إمكان الأطفال، في مرحلة الحضانة، أن يستعملوا تلك الأدوات. لماذا لا نحفظ مزيداً من المسافة حيال الأمور؟ لماذا لا تزال الأزمات والأخطار غير مدركة كفاية؟

لقد أعطى القرن التاسع عشر وكذلك القرن العشرون مساحات واسعة وكبيرة سواء بالنسبة إلى حرية الإعلام أم الاتصال أم التقنية، وكان القرن العِشرون قرن الخلط بين التقدم التقني وتقدم الاتصالات، ومن المرجح أنَّ التمكن

من الفصل، أو القطع بين العجائب التقنية وتناقضات التواصل سيحصل في مطلع القرن الواحد والعشرين بحيث أنَّ تقنيات الاتصال لا تزال ترافق حركات الانعتاق إلى اليوم، ومع أنَّ الإشكالية قد تغيّرت اليوم، ولكن أن المرء لا أحد يريد أن يرى ذلك .فالذين يعانون أكثر من الادمان لا يتحدثون عن الإنترنت إلّا كـ "تقنية"، وفي الوقت نفسه يجعلون منها الأداة التي سـ "تثوّر" و"تحرر" العلاقات الإنسانية والاجتماعية. ثمة في ذلك ضرب من الابتذال والمبالغة في التقييم في آن، وبالنتيجة هناك نوع من الطوبيا- الإيديولوجيا تحل محل الإيديولوجيات السياسية الواقعة في أزمة حالياً، والتي تتوافق مع سيادة الفرد وأحلام بلوغ نماذج أخرى من العلاقات الاجتماعية، وكذلك مع الطريقة التي يمكن بها تدجين هذه العولمة المريبة للغاية. إن تلك الطوبيا- الإيديولوجيا تبعث من جديد أحلام التضامن على المستوى الكوني هذه المرة، وهذا سر قوتها. كذلك فإنَّ التقنية تتيح إيجاد الاستمرارية من جديد حيث يكشف التواصل النقاب عن الانقطاع وعدم التواصل، ولهذا السبب لا تزال الوقائع مجهولة الآن: إذ لا يبدو أن شيئاً قادر على المسّ بقوة نموذج

التقنية سواء بما يتعلق بمخاطر القابلية لتعقب الأثر أم بما يتهدد الحريات وصولاً إلى "الوحدانيات التفاعلية".

2- الإنترنت، بين الطوبيا والإيديولوجيا

لا بد قبل كل شيء من التمييز بين دور الإنترنت في الأنظمة الديكتاتورية ودوره في الأنظمة الديمقراطية. في الدكتاتوريات غالباً ما تجتمع وسائل الراديو والتلفزة والهاتف الجوال والإنترنت لتوفير أدوات لا غنى عنها لحرية الإعلام والنقد بيد المعارضين. ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص، أن النضال من أجل الحرية لم يبدأ، هنا أيضاً، مع ظهور الإنترنت وأن ثمة معارك لا تحصى خيضت من أجلها منذ مئة وخمسين عاماً، كذلك من المفيد التذكير بأن الأداة غير كافية لخلق الوظيفة. فلو لم يوجد، بداية، مناضلون في منظمة العفو الدولية وفي جميع المنظمات غير الحكومية والجمعيات ما كانت التقنية لتكون كافية لخلق الوعي النقدي والفعل السياسي. إن الإنترنت وسيلة مناسبة للعولمة شريطة عدم اعتبارها الوسيلة الوحيدة للمعارك من أجل الانعتاق، خصوصاً وأنَّ السلطات القمعية والاستبدادية تجيد هي أيضاً استخدامها من أجل

زيادة حدة قمعها وتنظيم حملات التضليل والتشويه. باختصار، مهما بلغت قدرة الإنترنت كوسيلة لصالح الحريات، فإنها ليست عاجزة عن الحلول مكان التقنيات والإجراءات الأخرى وحسب، وإنما لا تخلو من بعض الالتباسات أيضاً، ولا بد من التنويه بدور الإنترنت الإيجابي بالنسبة إلى جاليات الانتشار في العالم. فهذه الجاليات تجد فيها وسيلة اتصال لا تضاهيها وسيلة لا سيما بالنسبة للمعلومات الصحافية والمعلومات الخدماتية. غير أن الإنترنت لا يلبي حاجة اللقاء فيما بيننا، لا بل بالعكس، إنه يزيد من تلك الحاجة. وكلما ازدادت إمكانية التبادل بسهولة تضاعفت الرغبة في المشاهدة الحيّة. ولحسن الحظ، نحن كيانات اجتماعية، ولسنا كيانات إعلامية، في كل الأحوال لا يتناول الحديث التالي دور الإنترنت في الدكتاتوريات وإنما في الديمقراطيات التعددية.

إن الإنترنت مثال صارخ على الإغراء الذي يحدثه هذا المزيج من الطوبيا والإيديولوجيا. ولقد سبق لي أن كرست كثيراً من الكتابات عن الإنترنت والرهانات عليه، (بخاصة كتاب ماذا\ بعد \الإنترنت؟ *Internet et* 1999 *-après?*)، لكنني أريد هنا، فقط، تناول المسألة من جديد من وجهة نظر العلاقات بين الإعلام والتواصل. إن انتصار

الإنترنت، ولا سيما في أوساط الشبيبة، هو أمر لا يمكن إنكاره، حتى لو كانت القطيعة الحقيقية تعني بالأخصّ الهاتف الجوال، أياً كان مدى اتساع خدماته، لأنه قبل كل شيء رمز التواصل الإنساني الثنائي، بواسطة الصوت. إن المساحة الخاصة الحقيقية تتمثّل بالهاتف الجوال حيث يمكن قول كل شيء لا سيما من الناحية العاطفية. وأكثر فأكثر يتراجع مرور أهم ما يحدث في الحياة الخاصة أو العامة عبر الإنترنت. بالأمس كان يعتبر استقبال مادة عبر البريد الإلكتروني امتيازاً، وشبه رمز للنفوذ أما اليوم فقد أصبح عبئاً حقيقياً، حيث الجميع يمضون أوقاتهم في إرسال رسائل إلكترونية ويمضون وقتاً هائلاً في "فتح بريدهم" والفرز والإجابة، كذلك أصبح توافر المعلومات والوصول إليها نوعاً من الاستبداد. فمن أجل القيام بالعمل، بصورة جادة، لا بد من الانقطاع عن هذه الوسيلة التقنية السهلة والبحث من جديد عن الوقت الكافي، إذ إن الحلم ينقلب أحياناً إلى كابوس، لا سيما أنه من المعروف أن أهم المعلومات والأخبار ذات الصلة بممارسة السلطة والقرارات لا تُبث أبداً عبر الإنترنت، وإنما عبر الهاتف أو شفاهة بين المعنيين. باختصار، فإن فتح مساحة مذهلة للإعلام التفاعلي بواسطة النت (شبكة

الإنترنت) لا يبدّل شيئاً في العلاقة البالغة التعقيد التي يسيّر بها الأفراد العلاقات بين الإعلام-السلطة-السر-الإشاعة، ويهيمنون عليها ويؤثرون فيها. وهنا، أيضاً، لا تجدي الكفاءة التقنية نفعاً في تغيير علاقات الإنسان بالسلطة والإعلام. وفي كل الحالات ليس ثمة إنترنت وحسب، فهناك أيضاً، وبمقادير أعلى، الراديو والتلفزة. إن الأرقام تلزم من ناحية أخرى بنظرة نسبية إلى الأمور وإجراء شيء من المقارنة مع 4.5 مليار جهاز راديو، و3.5 مليار تلفاز، و2.5 مليار هاتف جوال، و1.8 مليار حاسوب.

لا بد أيضاً من التذكير بأن التلاقي التقني بين المعلوماتية، والاتصالات، والتقنيات السمعية البصرية لا يعني بالضرورة زوال الاختلافات في الهويات والأساليب ...فالناقل ليس المحتوى، والا لكان من المفروض أن تزول السينما مع ظهورالتلفزة منذ 50 عاماً. إن ميزان القوى بين العمالقة الثلاثة سوف يولد مزيداً من الإندماجات الصناعية، والمالية والتقنية، إلّا أن ذلك لن يتسبب، بالضرورة، في اختلاط كل شيء من ناحية الخدمات والتطبيقات. بالعكس، فكلما أفضت التقنية إلى مزيد من العقلانية في الجمع بين الصوت والصورة والنص

والنغم، ارتبطت الاختلافات الثقافية أكثر بطبيعة النشاط، أي بما هو أهم. إنها معركة ما بعد غد إذ لا تزال المعركة التقنية تبهر اليوم ، بتعدد التطبيقات، أما في الغد فسيأتي دور تنوع المضامين.

ما هي عناصر الإغراء في الإنترنت لجهة العلاقات بين الإعلام والتواصل؟ فالكلمات التي تتوارد إلى الذهن قوية ودقيقة: الحرية، الحركية، المرونة، السرعة، التفاعلية، المبادرة، المشاركة، الابتكار، الشباب، الثقة، قابلية رد الفعل، السلطة الموازية، الانعتاق، العولمة... إن سحر الإنترنت يتلخص بثلاث كلمات: السرعة-الحرية-التفاعلية. إنها قطيعة ثقافية، وبين الأجيال، مقارنة بوسائل الإعلام الجماهيرية. إنها سيادة الفرد، وانتصار المعلومة/ الخبر الذي نتقصّاه حيثما شئنا ومتى شئنا، والشعور بأننا أذكياء، ولدينا الكفاءة، ملمّون بالأمور وقادرون على التحرك دونما إذن من أحد. بكلمة موجزة الثقة بالنفس. كل ذلك صحيح. ومع ظهور الإنترنت لدينا انطباع بأننا نخرج من المؤسسات وأغلالها حيث كل شيء ممكن، وبأنّ هناك حدوداً جديدة حقيقية. فالفرد والإعلام ملِكان، وبالنسبة لكل هذا الجيل فإن في الأمر "طوبيا سياسية" : إختراق السلطات والبنى وخلق روابط تضامنية بديلة؛

التجاسر على المداعبة والمحافظة على المسافة، والخروج من الفضاء الرسمي المتخم إعلامياً، وابتكار صلة أُلفة وشكل من الطوبيا لأجيال حرمت منها مع نهاية الإيديولوجيات وسيطرة النزعة الاقتصادية للعولمة؛ سلطة موازية تسمح بالتعبير وإبداء الرأي، في كل الأحوال، من دون تحديد وتراتبية.

وتكمن قوة الإنترنت في أنه ليس طوبيا سياسية بالمعنى التقليدي الذي يقضي بوجود فكر كوني لبناء مجتمع جديد بتراتبياته وأقاليمه. إنه مجموعة ترتيبات ومبادرات وحريات متفلتة من قبضة الجغرافيا والحدود وتتخذ من العولمة فضاءً لها من دون أفكارٍ مسبقة سلبية، مع محاولة العمل بطريقة واقعية. وبسبب ذلك نشعر بأننا مرتاحون في الفضاء المعاصر، وكذلك من ناحية أخرى مع وسائل الإعلام الجماهيرية التي تلعب في إطار سجلّ آخر ضروري أيضاً، دوراً اجتماعياً، وبنحو متزامن دور نافذة مفتوحة على العالم (أنظر *Éloge du grand public, 1990 et Penser la communication, 1997).* وخلافاً لروسم راسخ فإن الإنترنت والتلفزة متكاملان من هذه الناحية، إذ يسمح الإنترنت بالخروج من"الأقاليم" بينما التلفزة تشكل ضمانة لها في نهاية المطاف.

في كل الحالات فإن الإنترنت يسترعي الاهتمام لما يثيره من مفارقات. فمن جهة يطلق، من جديد، ممارسة الكتابة، ومن جهة أخرى يحط من شأنها لأن كل شيء يكتب ويُنشر، دونما تمييز وتراتبية. إنه إعادة تقييم للكتابة ونزع لقدسيتها في آن. ومع مكانة غريبة للكتابة تكون فيها ممزوجة وبلا تصديق، نجد فيها على حد سواء معلومات- خدمة ومعلومات حميمة، وتعبيرات وشهادات... مفارقة أخرى: كل واحد مبهور بحجم المعلومات والأخبار التي يمكن الوصول إليها ولكن لا أحد يطرح السؤال المتعلق بما يُصنع منها اجتماعياً، من خلال التواصل، كما لو أن الإنترنت يجترح أعجوبة تقريباً: إذ إنه التقنية الوحيدة حيث تولّد المعلومة، من دون أي صعوبة ولا مقاومة، صلة مباشرة بين المعلومة/الخبر والفعل، التعبير والسلطة. إنه جهاز يسمح، في آن واحد، بالتعبير والتفاعلية والإمرة والمعلومة-الخدمة والنقد والسلطة؛ الإعلام والتواصل... فضلاً عن ذلك، لئن كانت محركات البحث تتيح إجراء بحث موسّع، فذلك في معظم الأحيان انطلاقاً من منطق للكلمات الرئيسية يحطّ من قيمة المقاييس الأكثر تعقيداً المرتبطة بالتقاطع بين المعرفة والتبحر. إن الوصول الفوري إلى جميع المكتبات الرقمية لا يسهّل العلاقة بالمعرفة.

فكيف السبيل إلى حماية الحرية الفكرية والإبداع في هذا الكون حيث كل شيء مباح. وعندما يزول التمييز بين قطبي الإنتاج - الاستعمال وتمنع إمكانية الاستنساخ التقني الفوري فكيف يتمّ اتخاذ أي تدبير اقتصادي؟ أين هي أماكن إضفاء الشرعية وفضاءاتها عندما يتاح للجميع أن يتدخلوا؟ وكذلك الأمر بالنسبة إلى وضع الضوابط التي لا غنى عنها، فهي صعبة التنظيم عندما رأينا في فرنسا صعوبات مشروع الهيئة العليا لنشر الأعمال وحماية الحقوق على الإنترنت (HADOPI Haute autorité pour la diffusion des œuvres et la protection des droits sur Internet) كمثال على الدرب الضيق بين حرية التعبير، وضمان الحدود حياة خاصة-حياة عامة- وحماية حقوق المؤلفين. بصورة عامة، كيف يمكن العيش في كون مشبع بالمعلومات والذاكرة في آن، بما يتيح حيّزاً ضئيلاً لمشاريع الفعل المعاصرة؟

ولئن كان الإنترنت رمز تكنولوجيات المعلومات، فإن ما يعطيه معنى هو البحث عن تواصل آخر: فرواد الإنترنت يبحثون قبل كل شيء، في نهاية الأمر، عن إنشاء علاقات إنسانية بديلة، وأشكال أخرى من التضامن. والآخر هو الأفق، أكثر من أي وقت مضى. هناك محيط

من المعلومات بكل تأكيد، غير أن السؤال الملازم على الدوام هو: كيفية إنشاء علاقة مع الآخر بطريقة أسهل وبحرية أكبر وبطريقة أكثر أصالة؟ إن الإنترنت الذي هو أمبراطور النظم الإعلامية يعود إلى طرح المسألة الأبدية المتعلقة بالتواصل الإنساني. "هل ثمة في مكان ما أحد يحبني؟". إن الشبكات الاجتماعية من قبيل فيس بوك (Facebook) ليست سوى الصيغة الحديثة لمجلة "الصياد الفرنسي" *Le chasseur français*، مع كل الأبحاث عن العلاقات العاطفية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى إن عبارة "شبكة اجتماعية"، توجز القصد كله، لأنه في ما وراء الشبكات يعود الوزن للاجتماعي أي للإنساني. كيف السبيل إلى اللقاء بطريقة أسهل؟ وذلك مع حلم المساواة التي نراها في منطق "الند للند": نبحث عن بعضنا بعضاً ونحن متساوون. من المواقع الإلكترونية (web) إلى البلوغات (blogs) إلى التويترز (twitters) والشبكات المتعددة، فإن السعي واحد على الدوام وراء تواصل إنساني بديل، أكثر حرية وأصالة. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن هذا المسعى هو علاج مضاد للوحدة، هذه الوحدة الزاحفة، الرهيبة في أوساط المدن حيث تفجرت جميع البنى الاجتماعية والعائلية، مولدة، بحق، الحاجة إلى

إنشاء صلات جماعية جديدة. والإنترنت وسيلة نضال ضد هذا الواقع الجديد: إذ إننا أحرار ولكننا وحيدون. أداة على قياس أجيال أكثر كرماً مما نظن، وتسعى، تحت سماء الطوبيات السياسية المنخفضة جداً، وراء علاقات بديلة بروح من الفكاهة والسخرية، وكأنها تحاول الإبحار في أفخاخ التاريخ ومآزقه.

بالتأكيد فإن جوهر الإنترنت ليس مرتبطاً بهذا المسعى وراء التواصل وإنما هو مرتبط بالأحرى بالمشكلات التي تطرحها تلك الضخامة المربحة لمملكة الإعلام-الخدمة، ولكن يجب عدم الاستخفاف بهذا المسعى وراء الحرية والمساواة والتواصل الذي يحرك رواد الإنترنت الشباب، أي نهاية حالات العزلة الكثيرة .إن النزعة الفردية للإنترنت ترمز أيضاً إلى البحث عن كيان جماعي آخر. فالمرء دائماً في حالة من الطوبيا والوهم التقني لأنَّ من شأن الزمن والإخفاقات والنجاحات أن تفرز بين وظائف الخدمة والأسواق ومحط التنفيس والانعتاق والطوبيا السياسية، بشرط عدم سقوط عالم الراشدين نفسه في هذه التبعية التقنية سعياً وراء الظهور بمظهر الحداثة.

إن الأوهام على قدر ما يعلق على الإنترنت من مآثر وطوبيات حيث إن أكبر مساحة للحرية تمثل أيضاً مساحة

لأكبر الانحرافات المالية والجزائية والمافيوية والإباحية، وكذلك أكبر مخازن الإشاعات وطرق الهيمنة والتأثير، إذ إن القدر الأساسي من المعلومات ليس مثبتاً. غير أن ما يغري، حتى الآن، هي فكرة الفار وست (Far West)، أي الانفلات من الضوابط، أكثر منها فكرة الضبط السياسي الذي سيفرض نفسه في النهاية، كما هو الحال بالنسبة للصحافة والراديو والتلفزة عندما يبلغ عنف الفضائح مبلغاً لا يعود محمولاً. لن يستطيع الإنترنت البقاء خارج القانون ولا بد من الخروج من إيديولوجيا التفلت، أو التحرر، من الضوابط وهي الإيديولوجيا التوأم للإيديولوجيا التقنية. وللغرابة فإن المرء حتى في ظل أزمة الرأسمالية المالية الحالية، لا يزال مستمراً في عدم الحديث عن ضرورة وضع قوانين وضوابط للإنترنت. وفي ما وراء ذلك، قد تفضي القابلية لتعقب الآثار المعممة، المختفية وراء الواقع المعاش المترافق بالشعور بالحرية وبالقدرة غير المحدودة، إلى التعريض بأسس الحرية الخاصة والعامة التي اكتسبت بعناء طيلة ثلاثة قرون من النضالات السياسية. ولكن عبثاً؛ إنه ينظر إلى القانون كناحر للحرية، بينما طموح القانون، منذ القدم، في الأنظمة الديمقراطية، ليس قتل الحريات وإنما حمايتها.

"دعني أراجع الإنترنت". إن هذه العبارة التي نسمعها أينما كان تترجم سذاجة كبرى فيما خص مسألة الحقيقة. وفي الشارع لدى نزهاتنا، لا تمضي دقيقة واحدة من دون أن نصادف أحداً يلفظ كلمة الإنترنت. وسرعان ما يتم الانتقال من الشعور بالحرية الفردية إلى واقع الإدمان والقابلية لتعقب الأثر، هذه القابلية الأشد ضرراً من الرقابة بواسطة البطاقات. فاليوم وغداً سوف يكون بمقدور المرء أن يعلم أكثر بكثير عن سلوك الأفراد، وستنتقل القابلية لتعقب الأثر من صيغة الأسماء والبطاقات، المنفذة سلفاً (راجع المعركة ضد قانون إدفيج EDVIGE «exploitation documentaire et valorisation de l'information générale». EDVIGE وهو قانون تنظيم استغلال الوثائق وتقييم المعلومات العامة)، إلى صيغة قابلية تعقب الأثر المتعلقة بالشخصية والسلوكات. ومن المرجح ألّا يدع الأفراد والجماعات أنفسهم أسرى هذا التوصيف الاجتماعي السلوكي ولكن ثمة خشية من ذلك. من ناحية أخرى، ماذا نستفيد من الوقت المكتسب من الإنترنت؟ إن سرعة الإعلام، غير المنفصلة عن نوع من نشوة القوة الساحقة، أصبحت أيضاً وسيلة للتنقل من محطة إلى محطة أخرى باستمرار (تغيير المحطات zapper) والانتقاص من شأن

الغيرية التي تطلب من جهتها بعض الوقت الذي هو عدو الإنترنت الرئيسي. ولتفادي ذلك يجري تغيير المحطات، إنما عن طريق هدم ذرى الفوارق. وفي كل الأحوال فإن المعارف لا تتقدم ولا يجري تبادلها ولا تندمج حسب سرعة المعلومات، بل على العكس من ذلك لا غنى عنها لمقاومة هذا التنقل المعرفي وإعطاء معنى لهذا المحيط من الأخبار والمعلومات. ولكن لماذا لا يشمل ذلك كلا البعدين، السرعة والشمول الأفقي، وإلى أي مدى بالنسبة إلى سماكة الواقع وبطء المعارف وتعذر فهم العالم؟ لا سيما احترام تلك الحدود السياسية التي تشكلت عبر قرون عديدة من المعارك بين الفضاء العمومي والفضاء الخاص. إن إرجاع كل جمهور إلى ذاته وإلى الآخرين ليس تقدماً، كذلك ليس كل شيء شفافاً ومفهوماً على الفور.

وفيما يتعدى ذلك تبقى مسألة التجربة: ضرورة الخروج بصورة مطلقة من الشبكات والتقنيات من أجل اختبار "الواقع الحقيقي" الاجتماعي والإنساني مجدداً. لذلك، حذار من فصاميي الشبكات الاجتماعية وحالات الوحدة التفاعلية لأنه لا بد للصداقات الرقمية من أن تجد سبيلها إلى الواقع لأن في ذلك يكمن الاختبار الحقيقي في

اللحظة التي تتوقف فيها الآلات عن العمل، والعودة إلى الواقع من جديد بدلاً من عيشه على الشاشة.

ما يعجبنا على الإنترنت هو ذلك الوفر في المعلومات/الأخبار التي تمنحنا ما يشبه الشعور بالقدرة الكلّية. ولكن حذار أيضاً من "التشويه" و"السُمنة المعلوماتية" حيث الحاضر يختلط بالماضي. وماذا يبقى للحاضر ومشاريعه في ظل سرعة الذاكرات ووجودها الكلي؟ وكيف السبيل إلى تلافي انغلاق الجماعات العالمية العاجزة عن الانفتاح على بعضها وعن التسامح حيال بعضها بعضاً. إن الحذر من الغيرية، والاحتماء خلف نزعة الانتماء إلى جماعة (دينية أو طائفية أو عرقية أو أتنية أو ثقافية...إلخ) يتماشى مع تعميم أنظمة الإعلام والمعلومات. لأنّ التواصل مع الذين يشابهونكم في أقاصي الدنيا لا يساعد بالطبع على التعايش مع الغرباء، والمهاجرين، أو بكل بساطة مع الآخر الموجود في الطابق الأرضي من المبنى. إن التسامح حيال الآخر الذي يشكل أساس التواصل المعياري، لا صلة له بسرعة تبادل الأخبار والمعلومات. كون العلاقات الإنسانية والاجتماعية أكثر تعقيداً من فيس بوك (Facebook) والتنقل على أثير الإنترنت. ومع توافر تلك الإمكانيات الواسعة للتواصل

بواسطة "البلوغات" و"التويترز" و"الويب"، ماذا يحل بأمر الصمت والزمن والانحسار؟ وهل بإمكان كل ذلك أن يكون تفاعلياً؟ على كل حال إن خرافة "إنترنت الأشياء" بواسطة التحقق من هوية الأشياء عبر وسيلة ذبذات الراديو RFID Radio-frequency identification ليس من شأنها أن تبسّط الإشكالية. وإنَّ الحديث عن "التواصل بين الأشياء" ضرب من العبث، إلّا إذا افترضنا إلغاء انتفاء التواصل الإنساني بصورة نهائية. وفي تلك الحالة فإن الأفراد، المستبَد بهم، حتى الآن، بواسطة الرسائل الإلكترونية، وهم على حافة هاوية التواصل، سيتمكنون من توصيل أنفسهم بالرقاقات التفاعلية للجوامد ... يا لها من نزعة إنسانية عظيمة. ما الذي لا نزال في حاجة إلى اختراعه من تقنيات مشابهة للإنسان ومن تشييء للتواصل الإنساني؟ وهل أن ويب الأشياء 3,0 (الموقع الإلكتروني للأشياء) ذروة ما توصل إليه التطوّر التقني؟ كلا، إنه بكل بساطة سرقة هزيلة لمعنى الكلمات كله.

إنَّ التفلت من قبضة الراهن جداً وإدخال تاريخ تقنيات التواصل وطوبياتها من جديد، والتذكير بأن الحياة لا تبدأ مع ظهور الإنترنت، وإنَّ مليارات من الأفراد يعيشون اليوم ويفكرون ويبدعون ويتخيلون من دون

الإنترنت، والنظر بنسبية إلى عطاء تقنية تبقينا أسرى تاريخ لا تاريخ له، من خلال إغراقنا في محيط من الأخبار/ المعلومات كلها أمور متزامنة في نهاية الطاف. الإنترنت أو الحلم، ووهم فضاء تقني توقف فيه الزمن في النهاية لشدة ما كان يمضي بسرعة. رائد الإنترنت، ذلك الفرد الذي يغريه التفلت من المكان والزمان، متخلصاً من الآخر، المفرط في اختلافه، ساعياً وراء توأم روحه في نوع من اللاواقع، غير مبالٍ، تقريباً، بما يطرحه الإنترنت من رهانات سياسية اجتماعية.

تلك هي دلالات الخروج السيّء من التاريخ. قد يجسد إنترت أسوأ ما في الإيديولوجيا التقنية، أي الخضوع للوسيلة والأداة؛ اللامبالاة حيال المتلقي باعتباره وجهاً للغيرية؛ وهم توقف الزمن؛ الاقتصار على مبادلات عبر الخط. إنَّ النّخب والسياسيين لديهم مسؤولياتهم حيال هذا المهوار المحتمل إنما غير الحتمي، لأن التاريخ ليس مكتوباً مسبقاً على الإطلاق .فالتبعية للظهور بمظهر الحداثة ينتج عنها مسؤولية خاصة يتحملها رجال العلم الذي كان يفترض بهم أن يكونوا في طليعة من يفضح الأمور، ويكشف عن عورات الملِك، ولكنهم آثروا، ولو لمرة، أن يكونوا "عصريين". أما رجال السياسة فقد تهافتوا بعد

ذلك من أجل الظهور هم أيضاً بمظهر الحداثة، وصولاً إلى التخيل أن النظرة الغريبة إلى التواصل مع المواطن أسهل إذا جرت مخاطبته عبر "البلوغات"، بدلاً من المرور عبر العلاقة المباشرة. أما التفاعلية كبديل عن التواصل الإنساني الصعب، ومعها كمكمّل أدوات الديمقراطية الإلكترونية التي كان مفترضاً بها أن "تطلق مجدداً" مشاركة المواطنين في الحياة السياسية فإنها غافلة عن أن السياسة لا يمكن لها على الإطلاق أن تسير بسرعة الإعلام، وبالتالي، لن يستطيع الإنترنت أن يصبح محرك الديمقراطية الجديد، لأن مسألة السلطة ليست مسألة إعلام وحسب، وإنما مسألة قيم وتواصل إنساني. وأخيراً، خرافة أخيرة كانت حاضرة سابقاً على نحو واسع قبل أمس مع ظهور الراديو، وأمس مع ظهور التلفزة: اعتبار الإنترنت شرطاً لدمقرطة المعرفة والثقافة، وتوفير كل شيء على الإنترنت لتمكين كل الناس من الوصول إلى المعرفة والثقافة غافلين عن أن كليهما غير منفصلين عن تجارب إنسانية واجتماعية لا علاقة لها بوصول الجميع إلى كل شيء بنحو فوري.

وبإيجاز نسأل عما يجعل النخب، ولا سيما العلمية منها، امتثالية إلى هذا الحد، وغير محافظة على مسافة

ساخرة مما يعرض على الجميع كأنه مستقبل عالم الغد المشرق في حين كان عليهم أن يكونوا في طليعة من ينظرون بتحفظ ونسبية إلى "ثورة الإنترنت". لقد كان في استطاعة النخب، بكل بساطة، أن تعيد الإدراج في الزمن والمقارنة، وأخيراً التمييز بين القدر الذي يعود للانفتاح والتعبير والمساحة النقدية، ومن ناحية أخرى بين قابلية تعقب الأثر والنرجسية والتنميط والعقلنة... الملازمة لنظام تقني للمعلومات. لماذا هذه الاستقالة من الفكر وهذه التبعية الامتثالية؟

3- الخروج من الإيديولوجيا التقنية

تتمظهر الإديولوجية التقنية خصوصاً في تطبيق نماذج السيبرنتيقا (علم التحكم الآلي) على المجتمع أملاً في تحسين عقلنته واشتغاله. وهي ليست سوى الرأس المرئي من النزعة النسقية (systémisme)، ذلك الضرب من الإيديولوجيا العقلانية الذي يطبق على ما يفترض أنه العلاقة بالطبيعة وعلى أداء المجتمع لوظائفه وعلى العلاقات الإنسانية على حد سواء. إن النزعة النسقية أصبحت نوعاً ما إيديولوجيا شاملة ملتقية ثانية بأشكال أكثر تطوراً بالمذهب الوضعي العلمي للقرن التاسع عشر.

وفي الأخير إن كل شيء متداخل؛ فبزوغ فكرة التعقيد في حقل نظرية الأنساق مفيد في إعادة تأسيس العديد من نظريات المعرفة بقدر ما هو مفيد في نفخ روح الحياة في إيديولوجيات وضعية النزعة ومنها الإيديولوجيا التقنية. هذا ومع خاصية واحدة متمثلة في أن هذه الإيديولوجيا تنطبق على الإعلام والتواصل اللذين يشكلان صلب التجربة الانسانية وتأدية مجتمعاتنا لوظائفها. فإذاً نحن لسنا في إيديولوجيا "طرفية" وإنما في قلب الحداثة مع نموذج حرية الأفراد والبحث عن علاقات اجتماعية بديلة. وفي هذا لسياق نفهم لماذا تتمتع الإيديولوجيا التقنية بمثل هذا القدر من النجاح، والتي غالباً ما تعيّن على أنها "مذهب إنساني جديد". كثر هم الذين يحلمون عن حسن نية بأن تؤدي العلاقات الإنسانية والاجتماعية وظائفها بالفعالية نفسها لتلك الخاصة بنماذج نظم التحكم الآلي ونظريات الأنساق والشبكات.

إن إعادة الاعتبار للفصل بين الفكر العقلاني والنزعة النسقية والتقنيات وأداء العلاقات الإنسانية وعلاقات المجتمع لوظائفها أمر ضروري، إذاً، لتلافي إغراءات وأوهام الإيديولوجيا العائدة إلى الإيديولوجيا العلمية والتقنية. بالأمس كانت هذه الإيديولوجيا تظن أن في

استطاعتها توليد نمط اجتماعي جديد انطلاقاً من غزو المادة والطبيعة. أما اليوم فيبدو أنها عدّلت نفسها لتتلاءم مع تأدية المجتمع لوظائفه طبقاً لنموذج الشبكات، معتمدة في ذلك على أنظمة المعلومات والاستعارات المتصلة بعلم الأحياء ونظريات الأنساق.

إننا دائماً أمام الرهان نفسه: إرساء أو عدم إرساء استمرارية بين الفكر والنظم التقنية والمجتمع؛ وبين الإعلام والتواصل والبشر. إن الإيديولوجيا العلمية والتقنية، المستندة إلى عقلانية نظرية الأنساق والتعقيد تظن أنها تستطيع تأسيس نمط اجتماعي جديد ثانية يكون أكثر مرونة وتفاعلية من نموذج الأمس المرتكز على التراتبية والثبات. بينما الفكر النقدي من جهته هو هو، ثابت على دوره: التذكير بالفرق في المنطق القائم بين إشكاليات العلوم والتقنيات، وإشكاليات البشر، وإشكاليات المجتمعات.

لذلك فإن نظرية التواصل التي أذود عنها والتي تشدد على عدم الاستمرارية وعدم التواصل، والتفاوض والتعايش، إنما تحيلنا إلى ذلك التقليد في الفكر النقدي الذي يسعى إلى الإبقاء على اختلاف النوع بين العلوم والمجتمع والبشر. والشيء نفسه عندما أشدد على أهمية

النزاع بين الشرعيات حيث ينبغي القيام بكل ما يحافظ على الاختلاف في المنطق بين العلاقات الكبرى الثلاث بالعالم المتمثلة بالإعلام والفعل والمعرفة. في الحقيقة إن النزاع المعرفي قائم باستمرار بين الذين يعدّون بانتظام نظريات للوحدة، وأولئك الذين يتحدثون عن الفصل، والمفارقة تكمن في أن تاريخ العلوم الحديثة وجميعها علوم بينية interdisciplinaire، وعلوم الكون والحياة والبيئة والتواصل تعزز، بالأحرى، المنظور الثاني الذي يعطي الأفضلية للفصل من غير أن يكون لهذا الأمر أي تأثير على التيار المهيمن المركّز على الوحدة. إن النزاع، القديم جداً، بين النظريات المنبهرة بالوحدة وتلك التي تقبل الفصل يظهر مجدداً في الحيّز الذي تتيحه العلوم الاجتماعية لنظرية التواصل.

إن العقائد التي تصر على كلية القدرة، وبالتالي على القدرة في الهيمنة والتأثير على المواطنين لا تؤمن باستقلالية المتلقي الذاتية. أما العقائد التي تتمتع، عكس ذلك، بنظرة إلى السلطة الأكثر انفتاحاً ونزاعية فإنها تقيّم وضعاً يكون فيه المتلقي قادراً على المقاومة.

وبالعودة إلى الإيديولوجيا التقنية في ميدان التواصل نرى أنَّ الخروج من الإيديولوجيا التقنية يعني الخروج من

التقانوية (النزعة التقنية technicisme): أي التذكير بأن التقدم المحقق في التواصل الإنساني ليس على علاقة طردية بالتقدم المحرز في مجال التقنيات؛ والتمييز بين التواصل والتقنية بينما كلا الموضوعين كانا متصلين طوال قرن من الزمن في إطار حركة الانعتاق نفسها. إنَّ التقدم التقني لم يعد مرادفاً للتقدم في التواصل، كما أن الإعلام لم يعد يعني التواصل لأنَّ الوجود الكلي للتقنيات قد التهم كل روح نقدية بحيث أصبح التواصل من غير تقنية أمراً مستحيلاً بالنسبة للكثيرين، وأصبح لفظ شبكة هو اللفظ السحري لأنها، أي الشبكة تجمع بداية، وهذا ما يصنع قوتها ويغري فيها، أولئك الذي يشاطرون وجهات نظر مشتركة. لكنمهما بلغ اتساع أي شبكة فإنها بداية إلى جانب المماثل والجماعة، وهذا ما يفسر من ناحية أخرى لماذا الذين يريدون الانخراط ضمن الشبكات كثر. فماذا يحلّ عندئذٍ بالإشكالية الأكثر تعقيداً المرتبطة بالمجتمع حيث ينبغي الجمع، ليس بين أولئك الذين يشاطرون القيم والمصالح المشتركة فحسب وإنما أيضاً أولئك جميعاً، الأكثر عدداً، الذين يختلفون عن بعضهم بعضاً؟ إن التعايش ضمن أفق التواصل، لا علاقة له بالتواصل عبر الشبكات المجاورة لنزعة الانطواء على الجماعة، كذلك

لا يتمثل رهان العولمة في تسيير منطق الجماعة، وإنما يتمثل في عدم التجانس ضمن منظور التعايش، لأنَّ المجتمع المبني على الشبكة متعلق بالنموذج الفردي والجماعي النزعة ويتفادى نموذج الغيرية والمجتمع الأكثر تعقيداً.

في الحقيقة، يجب إدخال البعد التاريخي والجغرافي من جديد، وإعادة الاعتبار إلى أولئك المؤلفين الكثر الذين كانوا بعد الحرب العالمية الأولى (1914/ 1918) في طليعة من ألقوا التبعة على العلموية (النزعة العلمية scientisme) والتقانوية اللتين سهلتا صناعات الموت. لقد وجد هذا النقد لكلية القدرة التقنية آذاناً صاغية لشدة ما بقيت ذكرى المجازر حاضرة في كل الأذهان. ولقد تجرأ هؤلاء على القول بأن التقنية يمكن أن تكون بربرية، وقد استعيد النقاش، قليلاً، مع ظهور القنبلة الذرية، غير أن التقدم في التقنيات، لا سيما تقنيات الاتصال، منذ 40 عاماً قد غطى على كل ما عداه لشدة ما كان باهراً، أو بالأحرى لأننا بتنا على يقين من أننا وجدنا فيها "التقنيات الجيدة". إلى هنا وصلت بنا الأمور مع فكر نقدي تاريخي ونظري معطّل، مخدّر لذلك ينبغي الخروج من التقنية وتوضيح الصلات بين نظريات التواصل ونظريات المجتمع.

لهذا السبب، دعونا نقول بلا كلل، إننا لن نكرم كفاية أبداً في المدرسة أولئك المدرسين والأساتذة الذين عرفوا على الدوام من جهتهم أن جوهر التربية يمر، فيما يتعدى المعلومات والمعارف، عبر هذا الحوار الشديد التعقيد بين كائنات حيّة؛ وهم يعرفون خير معرفة أن التقنيات، ابتداءً من الراديو إلى التلفزة واليوم الحاسوب، تفتح دروباً جديدة للتربية والتعليم، غير أنهم يعلمون أيضاً، من التجربة، أن القنوات مهما بلغت تفاعليتها ومغرياتها ليس لها فعالية ذلك التواصل الإنساني الذي لا يزال بعيداً كل البعد عن الكمال ويحدث إرباكاً شديداً، والذي لا سبيل بدونه لا لنقل المعارف ولا للتربية.

ما الدليل على كلية وجود الإيديولوجيا التقنية؟ ليس هناك أي نقاش سياسي حول معنى تلك التقنيات ولوائحها الناظمة. ولكن بالرغم من أن أوروبا كانت أرضاً حاضنة لنقد علمي وتقني قديم فإن اليسار واليمين فيها متفقان على عدم إثارة ما يشعل الخلافات في شأن التواصل والاتصالات والمحافظة على الالتباس الحاصل بين التقدم في التقنيات والتقدم في مجال التواصل. وفي كل مكان نجد إيديولوجيا التقدم محدّدة بالوجه المتمثل بالتقنيات من دون نظرة تاريخية ومقارنة، لذلك فإنَّ في وسع رجال

السياسة من كل المشارب التذكير بهذه المسلمة التي تقول بأن التقنيات الجديدة لا يمكن أن تكون في صالح النزعة الفردية إلّا إذا كانت الصلة الاجتماعية القائمة في السابق في مأمن عن أي خطر يتهددها. وإن حصل عكس ذلك فيمكن لحال من فقدان النظام والفوضى أن ينجما عن الازدياد في العلاقات المجزأة المفتقدة للرباط الاجتماعي، ويصبح بإمكان كل أزمة اقتصادية، وسياسية ودينية أن تكشف عن أسبقية الجماعي على الفردي، ويصبح وضع النزعة الفردية في ضمن منظور مستقبلي أمراً جوهرياً للتذكير بأهمية الرباط الاجتماعي، والمجتمع، بالنسبة إلى نزعة الانطواء على الجماعة؛ وإن استخدام البشر في كل مكان للأدوات ذاتها لا يعني أنهم يفكرون بالطريقة نفسها وينظرون إلى العالم بالنظرة نفسها.

أخيراً لا بد من التذكير، باستمرار، أن ميزة الصناعات الثقافية ولا سيما في مجال التواصل يأتي من تفوق منطق العرض والإبداع قياساً على منطق الطلب والأذواق، لأنَّ العرض دائماً ما هو أكثر تعقيداً من الطلب لأنه متعلق بتحمل مخاطرة إنتاج معلومات وبرامج لجمهور غير محدد الهوية دائماً، ونأمل في إثارة اهتمامه من دون ضمانة في ذلك. لكن كلما كانت الوسيلة موجهة

إلى أوسع جمهور دون تخصيص، كانت المهمة أصعب لأنها تقوم في هذه الحالة على تعبئة وتحريك جمهور متنوع للغاية. أما منطق الطلب في المقابل، ولا سيما في المجال الثقافي، فإنه أسهل لأنه يشتمل فقط على عرض ما يطلبه الجمهور على اختلاف ألوانه، وهذا ما يجد تبريره، أغلب الأحيان، في العبارة الخادعة التالية : "كونوا أحراراً، ولا تستهلكوا إلّا ما يهمكم". إنَّ الاستجابة للعرض تجبر على الانفتاح والخروج من الذات، أما إعطاء الأولوية للطلب فيرضي أكثر ولكن مع محذور الانغلاق على الذات ضمن (غيتوهات) معازل. إن الصحافة والراديو والتلفزة تتعلق، في الغالب، بمنطق العرض أما الإنترنت فبمنطق الطلب، مع العلم أن كليهما متكاملان، وقد تمكن أفراد كثر من الانعتاق على مدى جيل بكامله بفضل تقدم منطق الطلب هذا، إلّا أن ذلك مشروط بالتذكير بأن الصعوبة تبقى بالأحرى في جانب العرض، أي جانب مجازفة الإبداع.

الفصل الثالث

مآثر الإعلام وإخفاقاته

يمثل الإعلام النصر الحقيقي للقرن العشرين، بأبعاده الثلاثة: الصحافة المرتبطة بالسياسة؛ الخدمة المرتبطة بالاقتصاد؛ والمعرفة المرتبطة بالصناعات التي تحمل الاسم نفسه، من دون إغفال الإعلام العلائقي، القائم في صلب التواصل الإنساني والذي يخترق جميع الأوساط الاجتماعية وينظم حياتنا اليومية. وباختصار، إن الإعلام بكل معاني الكلمة، وبكل الالتباسات التي يمكن تخيلها، يمثل قيمة من القيم المركزية لمجتمعاتنا المفتوحة وهو يغطي كامل طيفها، من الأكثر نبلاً ومعيارية إلى الأكثر ابتذالاً ووظيفيةً.

1- الإعلام، عامل جميع حركات الانعتاق

لا ينفصل تاريخ الغرب وانعتاقه كما انعتاق العالم عموماً عن المعارك التي خيضت من أجل حرية الإعلام الحاضنة لجميع النضالات من أجل ذلك، وهذا الدور لم

يعبّر عنه بشكل كافٍ. لكن حتى لو كان الإعلام مشاركاً اليوم بكل الموازين في السلطة المرتبطة بصناعته، فإنه لا يفقد بعده التحرري، وهو الشرط المتمثل بالانفتاح على العولمة والخطوة الأولى نحو تفهم الآخر.

والإعلام على الدوام شرط الفكر النقدي، غير أن ثمة شيئاً تغير اليوم من غير أن ندرك نتائجه خير إدراك: الجميع يعرفون ويرون كل شيء بشكل متزامن مع الحدث تقريباً، فكيف سيؤثر ذلك على تلك الروح النقدية التي لا غنى عنها؟ خاصة وأن تعددية الإعلام على المستوى العالمي المرتبطة تحديداً بنشوء التعددية الثقافية، لا تزال في إرهاصاتها الأولى، وأنَّ كل شيء أصبح أقل يقينية. إنَّ التقنيات تتطوّر بسرعة كبيرة، وعلى كل حال بأسرع من سرعة إعادة تنظيم أسواق الإعلام والتواصل وبخاصة، بأسرع من التفكير في الدور الحقيقي للإعلام في مجتمع الغد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، مهما كانت طبيعة الإعلام فإن دور المتلقي يفرض نفسه. إنه ليس على الإطلاق ضمانة للحقيقة وإنما وجوده بشكل أكبر في كل مكان بما في ذلك على المقياس العالمي.

2- إخفاقات الإعلام

إخفاقات الإعلام على قدر انتصاراته السياسية والثقافية والاقتصادية والتقنية، ضمن اختلاط سعيد لأبعاد وظيفية ومعيارية، ابتداء من رجال المال إلى رواد الإنترنت، ومن الصحافيين إلى المناضلين، ومن رجال السياسة إلى المضاربين والمراهنين، كلهم يدافعون عن حرية الإعلام، واضعين فيها معاني مختلفة بالطبع...

ولئن كانت التناقضات أوضح بالنسبة إلى الإعلام- الصحافة، لأن الرموز الثقافية متوافرة والتقاليد لفكها أيضاً، كذلك فهي كثيرة في الميادين الأخرى، ويمكننا توزيعها على فئات عشر.

1- إن مزيداً من المعلومات لا يخلق مزيداً من التنوع، وإنما بالأحرى مزيداً من العقلنة والتنميط لأن التنافس المحتدم الوطيس يقود على نحو مفارق إلى أن يعالج العالم الأشياء نفسها في الوقت نفسه، لأنَّ الغزارة ليست مرادفاً للحقيقة، والمنافسة تزيد من حد الامتثالية.

2- التبعة: انفتاح غير كاف، انعدام المقارنة، وغالباً الإفراط في الأفكار المألوفة والرواسم، عكس ما يُفترض

أن ينتجه الإعلام. إنَّ سرعة هذا الأخير تمنع غالباً التعمق عن طريق المعارف والمقارنة.

3- الإفراط في \الاختزال\ لأن الخبر عالي التكلفة ويجب الذهاب إلى "الجوهري"، أي من دون الاكتراث كثيراً بالسياقات الثقافية، علماً بأنها أساسية في عصر العولمة. فهل الإعلام صورة ساخرة عن الغرب؟

4- إيديولوجيا \السبق (في الخبر). إنها السبيل الوحيد للتميّز في هذا السباق إلى المنافسة على حساب الأفكار والعمق التاريخي. "الجمهوروية" (المبادرة إلى الاستجابة للجمهور Peopolisation)، وهي التماهي المريب مع الأقوياء تبرر كل الانحرافات، وكل ذلك يعززه الوجود الكلي للإنترنت الذي يفاقم ثقافة الطوارئ والبصبصة.

5- سباق سرعة من أجل فرض الذات في المنافسة. فإذا كان العالم يرى كل شيء ويعرف كل شيء، تقريباً، فالسرعة شرط ذلك على حساب فهم أحداث عصية على الفهم بقدر ما تحصل على مقياس العالم.

6- منطق اقتصادي في مواجهة الإغراء المفسد للإعلام-الصحافة المجاني المقدم على أنه شرط للحصول على خبر "أكثر حرية". ولكن إن كان مجانياً فمن يدفع، وماذا. إنَّ "السعر المجاني" يفاقم الانحراف نحو إعلام

يجره الطلب الذي يعرف كل منا أنه يشكّل في النهاية خطراً على حرية الصحافة. هل هو استبداد الطلب كأعلى مرحلة للإعلام؟ ولصالح من الإعلام المجاني؟ لماذا الدفع للإعلام - الخدمة وليس لغير أشكال الإعلام الأخرى؟

7- إن عولمة الإعلام تفاقم المساوئ السابقة دافعة بها إلى مقياس عالمي مع خطر جعل التناقضات بين عدة تصورات ثقافية للإعلام أوضح بكثير. أين التعددية هنا؟ مع مشكلة إضافية متمثلة بالسؤال عن المصداق الذي يمكن منحه لأخبار غير مرفقة بصور، إذ "إن المرء اليوم لا يصدق إلّا ما يراه"؟

8- زيادة الإشاعات والأسرار زيادة طردية مع عدد الأخبار المتداولة. "إذا كان يعرض علينا المزيد من الأخبار والمعلومات فذلك لأن هناك المزيد مما يُخفى علينا أيضاً". المخفي يزداد طردياً مع المكشوف من الأخبار والمعلومات ومع الوفرة فيها، والأسرار لا تجد أبداً أفضل فرص لتناقلها وحملها من الفرص التي يوفرها الفضاء العمومي المفتوح والمخترق بالتقنيات والرسائل.

9- أما وسائل الإعلام، من الذين يصنعونها إلى الذين يُستضافون إليها على حد سواء، فإنها تميل إلى الدوران حول نفسها لأنَّ ودائرة الذين يسهمون في إنتاج

الخبر أو في تفسيره هي دائرة ضيقة جداً. هم أنفسهم على الدوام، يشكلون نوعاً من الأرستقراطية الزائفة في الوقت الذي يخلط فيه عالم الإعلام والاتصالات بين الضوء الذي يسلطه على العالم وضوء العالم.

10- إنه خلط بين التقدم التقني وبطء العمل في إنتاج النبأ والمعلومة. وبما أن كل شيء سرعان ما يستهلك فلا بد عندئذٍ من مزيد من "الجديد". ويترافق ذلك مع ميل إلى اختزال التكاليف باللجوء إلى برقيات الوكالات للحصول على الأخبار العالمية، والتميّز عبر إعلام جمهوروي مزدهر.

لم تكن هذه التناقضات منتظرة لشدة الاعتقاد، عن حسن نية، طيلة المائة وخمسين سنة المنصرمة بأنه كلما كثرت وسائل حمل الخبر سيكون هناك أنباء كاملة ومختلفة. كذلك لم يكن بالإمكان التنبؤ بأن الزيادة في الحجم ستقود إلى:

- مزيد من المعايير الموحدة؛
- الإشاعات؛
- الإعلام الجمهوروي؛
- اتهام دور الصحافي؛

- تعزيز الأسرار، بموازاة إيديولوجيا الشفافية؛
- صعوبة الخروج من الرواسم وثقل الأحداث والسبق الإعلامي؛
- المكان الملتبس المخصص لمنطق الطلب مقارنة مع منطق العرض؛
- المشكلة التي يطرحها فيض الأخبار من دون امتلاك مفاتيح الفهم المكملة؛
- التقاط الإعلام المعرفي في اتجاه منطق اقتصادي محض، وكذلك السلعنة (التحويل إلى سلعة)، ضمن المنظور نفسه للإعلام -الخدمة الواسع الانتشار...

يبرز هنا سؤال لم يكن ليطرح بالأمس: هل أن عدم التواصل يزداد طردياً مع حجم المعلومات والكفاءات المتنامية لأنظمة الاتصالات؟ وهل أن تعذر التفاهم، لا بل عدم التسامح والرواسم تزداد وتتنامى، طردياً، مع سرعة انتقال الخبر والمعلومة، وذلك بالترافق مع قابلية تعقب الأثر المتنامية باعتبارها الوجه المظلم لانتصار الإعلام، مما يجبر على إعادة التفكير في الأطر التشريعية للإعلام بكل أشكاله وبكل الوسائل الحاملة له؟

باختصار، إنَّ التناقضات على قدر انتصار الإعلام،

وأعقد تلك التناقضات هو بلا ريب أن بالإمكان تلازم المزيد من الأخبار والمعلومات، وغالباً ما تكون مماثلة، مع مزيد من عدم التسامح ومن التجهيل.

3 - الورش

يسيرالتفكير النقدي المتعلق بالإعلام ببطء أكبر من التحولات التقنية والاقتصادية الجارية منذ خمسين عاماً، ويبقى مفرطاً في التركيز على الإعلام - الصحافة، الذي يبقى بدوره مقتصراً على المسألة القديمة المتمثلة بالعلاقات بين الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام الجماهيرية، متناسياً قطيعة وسيلة الإعلام المتعدد. وهو مفرط بخاصة في تجاهل التحديات المطروحة من قبل انفجار الاعلام-الخدمة وانفجار الإعلام-المعرفة ويبقى منبهراً بالمسألة التقنية، كما لو أن مستقبل الإعلام مرتبط بالإنترنت وحده.

فإذاً تتمثل الثورة الأولى في التفكير في الإعلام تتمثّل فيه بمجمله، أي الأخبار والخدمات والمعارف والعلاقات، وكذلك التفكير في كل الوسائل الحاملة، سواء في أبعادها الوظيفية أم المعيارية. وبصورة مقارنة،

ليس ثمة أسوأ من قبول ما هو معياري للإعلام-الصحافة وما هو وظيفي للمجالات الإعلامية الأخرى. هناك في الحقيقة تأخر هائل في التفكير النظري والمقارن والإبستمولوجي والنقدي فيما يتعلق بالأشكال المتعددة للإعلام والتواصل في مجتمعاتنا. وإنَّ قسماً لا بأس به من المسائل سبق أن طرح في كتاب نشرته عام 1978 بعنوان "الإعلام غداً ـ من الصحافة المكتوبة إلى الإعلاميات الجديدة" *(L'information demain. De la presse écrite aux nouveaux médias)*.

إن هذا التأخر قد حدا بي إلى إنشاء مجلة هرمس *(Hermès)* لسد هذه الثغرة وبمشاركة بعض المجلات الأخرى منذ عشرين سنة ونيف. وهذه المجلة ذات الشهرة الدولية والمتعددة الاختصاصات العلمية أصبحت منذ سنة 1988 مختبراً للفكر ومكاناً رائعاً للتعايش النظري حيث جاء ما يقارب الألف كاتب ومفكر ليعملوا فكرهم "مباشرة"، ويتناولوا من خلاله التواصل بكل أبعاده، العلمية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ولئن كان الإعلام مؤمناً بالإنسان، والتواصل إعدادياً، في النهاية، فلا أحد يرى مصلحة فعلية له في قبول هذه الثنائية. صحيح أن الإشكاليات مختلفة، ولكن المرجعيات

المعيارية مماثلة بالنسبة إلى كليهما. والأمر يتعلق في كل مرة بالشروط الأساسية الأهم التي تقوم عليها العلاقة بالعالم بالنسبة إلى كل منا. وهذه الشروط دائماً في جانب الانعتاق، شريطة تكريس ما يكفي من التفكير للاحتفاظ بمنظوراتها المعيارية.

ثمة خمسة ميادين للتفكير تفرض نفسها:

1- السرعة والحجم ليسا مرادفين لا للنوعية ولا للتعددية.

ربما كانت السرعة أكبر فخ من أفخاخ انتصار الإعلام. لماذا السير بمثل هذه السرعة؟ ومن يمكنه استيعاب ذلك؟ حتى الصحافيين لا يستطيعون ذلك. فما العلاقة بين السرعة والحقيقة والفعل؟ إن السرعة التي شكلت حليفاً حقيقياً على مدى قرون عدة لأنها أتاحت للإعلام أن يؤدي دوره بصورة أفضل وأن يكون هناك نقد وانعتاق، هذه السرعة قد تصبح خطراً، بخاصة في مواجهة تعقيد العولمة. وما الذي نحتف به، أهو سرعة الإعلام أم الحجم أم الحقيقة؟ ما هو مصير الحاجة إلى البطء التي لا بد منها في عالم مفتوح، وذي حدود موسّعة؟ زد على ذلك أن السرعة والحجم واقعان في فخ المنافسة وهما يسهمان في تفسير الانزلاق البنوي نحو تقهقر الإعلام.

ومن ناحية أخرى، ففي الوقت الذي لم يعد الحديث يتناول إلّا التنمية المستدامة والبيئة والاقتصاد العالمي البديل الأكثر احتراماً للوقت والتوازنات الكبرى، نلاحظ اشتداد استبداد الأخبار والسباقات الصحفية والإفشاءات. هذا وكأن السرعة مرادفة للحقيقة والموضوعية. ماذا يعني هذا الانبهار بـ "الوقت الحقيقي"؛ وهذه الإرادة في عيش الحدث عبر البث المباشر كما لو أن كل واحد صحافي على الجبهة، أو رجل دولة على حافة الحرب. وكما لو أن السرعة تقلص من عدم التفاهم والعنف والحرب. لماذا التحول فجأة إلى الإيمان بسرعة التقنيات وعظمتها المطلقة، بعدما شكلت الدبلوماسية الهادئة والمتأنية الوسيلة الضرورية لاجتناب المزالق الخطرة؟ من هنا فإن إنقاذ الإعلام يقضي بالنضال ضد إيديولوجيا البث المباشر، وتقييم دور آخر للصحافيين. وذلك يعني إعادة الاعتبار إلى كل ما قد بني الإعلام ضده، وعليه استعادته الآن؛ الوقت والتأني؛ الوسطاء الموثقين والصحافيين؛ الفرز وبث المعارف المصادق عليها. التأني والبطء هما وتيرة الإنسان أما السرعة فوتيرة التقنيات، لا سيما أن إيديولوجيا الإعلام هذه وابنة عمها السرعة تعزز حرب الصناعات التي يخوض غمارها بلا هوادة الفاعلون من مثل غوغل

ومايكروسوفت وآبل... يمكن أن توجد سرعة ووفرة أخبار/معلومات وفي الوقت نفسه تمركزاً رهيباً للمشغلين. تمركزاً؟ هذا العدو لكل تعددية. لماذا لا نميّز، فيما يتعدى دور التكامل الذي لا غنى عنه بالنسبة للمعارف، بين ثلاث فئات من الأخبار/المعلومات . "الأخبار السيّئة" وهي الأكثر عدداً وغالباً ما تكرر على مدار الساعة، ولكنها متعلقة بالأحداث الجارية .والأخبار الحسنة وهي شبه غائبة من جميع الإعلاميات ومن جميع الوسائل الحاملة وتعطي رؤية أخرى عن الإنسان والعالم. التحقيقات التي تسمح للإعلاميات المختلفة، القديمة والجديدة بأن تتميز وتوسع رؤيا العالم.

2- التحكم بالتقدم التقني لا غنى عنه هنا، كما أن الحاجة إلى الخروج من الإيديولوجيا التي ترافقه ملحة. كيف كان ممكناً العيش والإعلام والتفكير وإجراء تحقيق على سبيل المثال من دون الإنترنت طالما أن اليوم "كل شيء يمرّ عبر هذه الوسيلة"... التقنية قد أغنت المحتوى، أو بالأحرى تكيّف هذا الأخير مع كل ما يمكن أن تقدمه وتنتجه التقنية. إن غياب مسافة نقدية يشكل، على الأرجح، أحد الكوابح الأكثر قوة للتفكير النقدي في مكانة الإعلام في زمن الوفر والسرعة. وقوة التقنية لا

تنفصل أيضاً عن رهانات اقتصادية كبرى تسيطر عليها مجموعات الإعلام والاتصالات الكبرى الأنكلوسكسونية. في نهاية الأمر ثمة إشكالات كثير قد تنشأ فيما بين الشمال والجنوب، ولكن فيما بين بلدان كثيرة في الجنوب أيضاً. والصلة تبقى قوية بين سيطرة الشمال الاقتصادية وسيطرة صناعات الثقافة والاتصالات، حتى لو كان الظهور التدريجي لقنوات إعلامية أخرى، لا سيما العربية منها، يُضيف طلباً على التعددية. في كل الأحوال فإن التفكير في نموذج اقتصادي جديد للصحافة لا يعني أن يُصنع من الإنترنت مركز هذا النموذج الجديد.

3 -المتلقي (الذي هو من رواد الإنترنت أيضاً، وصاحب الموقع الإلكتروني الخاص، اللاعب، أي الذي سيتفاعل)، هو اللاعب المركزي. كان دائماً موجوداً بالطبع، لكنه يجيز لنفسه وينتقد تباعاً مع تزايد انعتاقه ومع تزايد عدد الأخبار التي تنهال عليه. إنه ليس دائماً على حق، لا على الإطلاق، لا بل هنا تكمن كل المشكلة، لأن الإعلام يعني السير في معظم الأحيان بعكس تيار آراء المتلقين. يبقى الإعلام نوعاً من التفاوض الضمني بين الوقائع والحدث والظروف والتمثلات .فماذا عن المتلقين؟ ثمة استحالة لتجاهلهم واستحالة لتلبيتهم. إن هامش

المناورة يزداد صعوبة مع زوال صفة التقديس عن الخبر، بسبب الوفرة الزائدة، وغالباً ما يكون مجتراً. إنَّ المتلقي هو أفضل حليف لحرية الإعلام وألد عدو لها في آن.

4 - التنوع الثقافي يشكل الأفق المرتبط بأخذ المتلقي في الحسبان. وفي هذا السياق، لم يعد الغرب وحيداً، فهو مضطر لفرط ما يتعرض للنقد والشبهة أن يتعلم التفاوض مع قيم أخرى من غير أن يتخلى عن قيمه بالذات من خلال تعددية ثقافية تعيد طرح التفاوتات أمام الإعلام. كيف السبيل للانتقال من واقع التعددية الثقافية إلى البناء السياسي للتعايش الثقافي؟ الإعلام يجسد تماماً هذا الرهان السياسي للـ "التعايش الثقافي" الذي تحدثت عنه في كتابي "العولمة البديلة" *-L'autre mondialisation)* (2004 و"غداً الفرانكوفونية" *-Demain la francophonie)* .2006)

كذلك، فإن لا شيء عقلاني في هذه السوق العالمية للإعلام حيث قوة الإيديولوجيات، والمصالح الاقتصادية، وموازين القوى السياسية والثقافية ليس لها علاقة بالمشاعر الطيبة وراء رفع شعار "إعلام جيّد للجميع"... لقد كانت معركة النوميك (النظام العالمي الجديد للإعلام Nouvel ordre mondiale de l'information) في اليونسكو عام

1980 نذيراً معبراً، حيث شن الاتحاد السوفياتي ودول العالم الثالث آنذاك هجوماً على الغرب مؤكدين أن أمميته المزعومة ليست سوى ستار يحمي وراءه مصالحه. وسيعود النزاع ليشتعل غداً، بصورة أعنف في عالم متعدد الأقطاب، مع حجم أكبر من الأخبار/المعلومات والرؤيا المتناقضة للعالم.

ويمكن للسرعة أيضاً أن تنقلب أيضاً سلاحاً قاضياً لشدة ما تتطلب ملابسات التنوع الثقافي من الوقت والبطء لتجاوز الرواسم المتبادلة والنجاح في إرساء حدٍ أدنى من التعايش الثقافي.

أين يكمن التحدي؟ إنه في البقاء على الذات مع الانفتاح على الآخرين. إنَّ هذا الأمر ليس بيسير على الغرب، كما أنه ليس بأكثر يسراً على الآخرين، غير أن الإعلام يمثل، في كل الأحوال، إحدى الجبهات الأوضح والأكثر خطورة وراهنية من جبهات ورشة التعايش الثقافي الهائلة، ويتطلب مهارة دبلوماسية وثقافية ودراية لتلافي أن يَشكل وجود الإعلام الكلي وسرعة المبادلات في النهاية عاملي تسريع لنشوب حروب وعدم تفاهم.

5- الرهان الأخير، النزاع بين الإعلام وقابلية تعقب الأثر .تزداد قابلية تعقب الأثر طردياً مع السرعة، في ظل

تعميم نظم المعلومات. وحتى الآن، يفضل الجميع أن يسيروا "كما لو كانت" الحرية تتغلب في النهاية على مخاطر قابلية تعقب الأثر. ويمكن لنظام "تحديد الهوية بـــذبـــذبـــات الـــراديـــو" (RFID Radio Frequency IDentification) والـتـكـنـولـوجـيـات الـدقـيـقـة (nanotechnologies) ألّا تكون "الحراس الصغار التفاعليين لاقتصاد الإعلام" فحسب، بل تستطيع أن تسهم في وظيفة شرطة معممة، وذلك في كل البلدان بما فيها البلدان الديمقراطية، لأن الخوف من الإرهاب تارة والخوف من الديمقراطية تارة أخرى يتيحان فرصاً عديدة لمحاولة "عقلنة" هذه الحريات الهشة والخطرة على الدوام، حول الإعلام.

إن التقنيات ذاتها التي تسمح بتمدد حقل الإعلام وحضور الصور الكلي والتفاعليات من كل صنف، تستطيع أن تكون أيضاً الجلاد الأفعل.

الفصل الرابع

الحدود الجديدة لعدم التواصل

التواصل مسألة تتعلق بالآخر، وهناك فرق شبه أنطولوجي (متعلق بعلم الكائن) بينه وبين الإعلام. بالطبع ليس هناك رسالة من دون مرسل إليه، ولكن الإعلام له وجوده بذاته، ولا شيء من هذا القبيل، بالنسبة إلى التواصل. لأنه لا معنى له من دون وجود الآخر، والاعتراف المتبادل. المرسل إليه موجود منذ الأزل غير أن القطيعة الديمقراطية تتعلق بالاعتراف بحرية ومساواة الأفرقاء؛ إنها مساواة المتلقي الذي يستطيع القبول، الرفض، ومفاوضة الإعلام. هنا تصبح المسائل معقدة. لقد كان التواصل بالأمس تراتبياً، مقتصراً في أغلب الأحيان على النقل والتحويل من دون إمكانية النقاش من قبل المتلقي-الفاعل، أما اليوم فإن الجميع متساوون تقريباً ويجيبون بعضهم بعضاً ويتفاوضون. بحيث يستتبع تلك القطيعة بروز ثلاث نتائج هي التالية:

1 - التواصل: الآخر والعولمة

إن الاعتراف بمكانة المتلقي يقلب كل شيء لأنه يضفي الشرعية على مسألة الغيرية. إنها وضعية جديدة جذرياً ولا تزال غير منتشرة في العالم. لذلك يكفي القيام بسفرة لملاحظة كم هي نادرة الوضعيات المتساوية والمتبادلة بين أفرقاء التواصل. إن شرعية المتلقي وبالتالي شرعية الغيرية تغير جذرياً نموذج التواصل، ويصبح هذا الأمر كابتاً لا محالة، وضرباً من المخاطرة مع عدم التواصل كأفق، وإضطرار الأفرقاء للتفاوض باستمرار. وهكذا يشكل \التعايش أحد نماذج القرن الواحد والعشرين غير المنفصل عن حقائق ثلاث: الديمقراطية والانفتاح والتفاعل. ولا بد من التذكير بأن التعايش شيء مختلف عن الاتصال والتجاور، إذ يمكن أن نكون على اتصال فيما بيننا، لا سيما عبر الإنترنت، ومتجاورين في الحقيقة، من دون أن يكون ثمة تعايش. التعايش نتيجة إرادة وفعل، إنه خيار يتطلب وقتاً وإرادة وليس ثابتاً أبداً. واللافت، هنا، هو التأخير في التفكير النظري في مفهوم وواقع هما مع ذلك في صلب النظرية الديمقراطية والمجتمع المعاصر. فالتواصل أو الفراغ النظري الكبير،

لا يقارن بما حدث مع نشوء مسألة البيئة وعلم البيئة والخلقية الإحيائية والتنمية المستدامة... باعتبارها مواضيع أخرى لقطيعة معاصرة كبرى. لقد عانى التواصل طويلاً من الحط من شأنه من الناحية المفهومية على غرار ما تعاني منه، نوعاً ما، مسألة الصورة أيضاً منذ البداية.

في الحقيقة، لم يشكل التواصل يوماً مادة تفكير النخب. ولئن كانت علوم الحياة والكون والهندسة والبيئة قد رافقت خلال جيل واحد نشوء مسائل جديدة، فقد كان لا بد من انتظار مطلع القرن الواحد والعشرين لمشاهدة نشوء "علوم الاتصال" لشدة ما كانت النخب والأوساط الأكاديمية، وفي كل البلدان، متحفظة حيال اعتبار مسألة التواصل مسألة نظرية أساسية، وفي كل الأحوال عدم اعتبارها، إطلاقاً، مسألة علمية كبرى مشتركة بين العلوم. إنَّ المجتمع الأكاديمي الدولي، باستثناء بعض الحالات البارزة النادرة حتى الآن لم يرَ الأهمية النظرية لثورة الاتصالات ولم يرَ مدى اتساع تبعاتها، من أكثرها نظرية إلى أكثرها اجتماعية وثقافية، وقد آثر، عندما أولاها شيئاً من الاهتمام، التركيز على الإعلام، الأكثر حكمة والأكثر منطقية، بدلاً من التواصل الأكثر تعقيداً وكبتاً على الدوام. إلّا أن أبحاثاً رفيعة المستوى للغاية قد جرت منذ نصف

قرن، غير أنها لم تحظَ بالاستقبال والتأثير المتوافقين مع هذه المسألة الكبرى لأنه لا أحد يهتم بتلك الأبحاث، أما بالنسبة إلى التواصل "فما من أحد معني".

ومع ذلك لم تمنع قلة الاهتمام النظري بالتواصل النخب من استخدام تلك التقنيات، لذاتها، من دون أن تتخيل المقاومة التي يمكن للمتلقي أن يشهرها في وجهها. وقد رافق ذلك في النهاية رواسم الحذر القديمة حيال كل ما يمت بصلة إلى التواصل وبالانبهار الساذج أمام التكنولوجيات الجديدة، بين التخوّف والاقتفائية.

وفي تحوّل معظم نظريات المعرفة لم يحظَ دور الإعلام والتواصل بما يكفي من تقييم، علماً بأنه دور حقيقي عندما نجري دراسة معرفية مقارنة. أما السبب الآخر المرجح لقلة اهتمام النخب فإنه يتمثل في الخشية، غير المبررة، من خسارة نفوذهم في ظل انتشار الاتصال الجماهيري وانزياح ثقافة النخبة عن المركز. بصورة عامة لم تر النخب في الاتصالات سوى تهديدٍ لمكانتها وذلك في جميع بلدان العالم مما يفسّر العدد القليل من النظريات حول العلاقات بين الاتصالات والمجتمع. أما النظريات السياسية المعاصرة فتتجاهل التواصل، إلّا لإدانته، والتشديد عموماً على الجانب الساذج للمتلقي

وقابليته للتأثر. إن غياب النقاشات النظرية حول مكانة الإعلام والتواصل وعلاقاتهما بالحرية الفردية والمجتمع المفتوح والعولمة والتنوع الثقافي... يفسر، جزئياً، قبضة الإيديولوجيا التقنية المفرطة منذ جيل بكامله.

لذلك سيكون ضرورياً كتابة تاريخ هذا التلافي من قبل الفكر حيال التواصل، والذي يتكرر اليوم، مع ظهور الإنترنت، مشكلاً، على العكس، موضوعاً لضرب من التزلف المضحك على غرار ما شكلته إدانة التواصل الجماهيري ونشوء ثقافة التواصل لخمسين سنة خلت. لقد واجه المفكرون القلائل الذين انكبوا على هذه المسائل في السبعينيات بشأن التلفزيون المقاومة ذاتها بشأن الراديو. بالطبع نجد في ذلك مجدداً التخوف من العدد والحذر من الثقافة والديمقراطية الجماهيرية، الخوف من الصورة والمقابلة وجهاً لوجه والغيرية؛ ضعف الثقافة النقدية أمام كل ما يتعلق بالتقنية، علماً بأنها على الأقل بأهمية التفكير نفسه على العلم؛ صعوبة الاعتراف بذكاء المتلقي.

ثمة فرضية ممكنة هنا. فلو أن المعرفة والثقافة قد أخذتا على محمل الجد هذا الرهان المعرفي والسياسي للتواصل، لكانت شوهدت درجة سيطرة أقل للجمهوروية التي غالباً ما حلت مكان الفراغ المعرفي. وإنَّ "تعميم

الجمهوروية" والإديولوجية التقنية هما أجلى مؤشرين لشكل من أشكال خيانة المثقفين.

2 - التفكير في التواصل، تفكير في عدم التواصل

الاثنان يسيران معاً، وينجم عن ذلك عدد من النتائج، في المرتبة الأولى منها الاعتراف بأن الحوار والتفاوض، اللذين يشكلان "وقتاً ضائعاً"، ملازمان للعلاقات الإنسانية والاجتماعية . وهما جزء من التواصل بمقدار الأوقات النادرة التي يتفاهم فيها الأفراد. التواصل هو نقل أقل فأقل، ونادراً ما هو تقاسم، بل هو في الغالب تفاوض وأخيراً تعايش. الفرضية المركزية هنا: استحالة نكران الانفتاح، صعوبة نسيان المتلقي، ضرورة الاعتراف بموقع التفاوض، وبصورة أعمّ نحن مضطرون لوصل حركتين متناقضتين: الاعتراف بالهويات و ضرورة التعايش الثقافي لتلافي نزعة انطواء الجماعة على ذاتها.

إنَّ هذا يقود، على المستوى الاجتماعي، إلى القبول بأن معظم المجتمعات هي مجتمعات متعددة الثقافات؛ وأن ذلك يشكل قوة، وليس تهديداً، لا سيما بالنسبة إلى الهوية القومية (الوطنية). ولذلك تستطيع المجتمعات

المتعددة الثقافات أن تفكر بنحو أسهل في علاقة الذات بالآخر. إنها حالة فرنسا، مع الأراضي ما وراء البحار، الهجرة، الفرانكوفونية (منظومة البلدان الناطقة بالفرنسية)، وإن الاعتراف بتعددية الهويات داخل مساحة وطنية (قومية)، وتنظيم تعايشها بدلاً من تشنج الهويات المنغلقة على ذاتها يشكل ورقة رابحة أساسية. إنَّ التنوع الثقافي اليوم هو واقع يفرض نفسه على المجتمعات كافة بما فيها المجتمع الدولي، عن طريق ميثاق اليونسكو، أما التعايش فمشروع سياسي ينبغي بناؤه لتلافي الإنغلاق على الهوية. ههنا نجد الفرق المعياري بين وسائل الإعلام الجماهيرية والوسائل المجزأة. فالأولى أكثر قابلية لأن تعكس التنوع في المجتمع، مع ضمانها للهوية الوطنية (القومية) التي لا غنى عنها لمقاومة عدم استقرار الأمة، بيد أن الوسائل الثانية أكثر ملاءمة لتجزئة المجتمعات إلى جماعات وطوائف، بما في ذلك في ما وراء الحدود الوطنية، واضعة جانباً مسألة الرباط الاجتماعي وإشكالية الهوية القومية (الوطنية).

وبهذا المعنى فإن تنظيم وسائل الإعلام ليس مستقلاً على الإطلاق عن النظرة إلى المجتمع، وأن التعارض بين وسائل الإعلام الجماهيرية والإنترنت ليس بين "وسائل

قديمة" ووسائل جديدة"، وإنما بين نظرتين إلى المجتمع. فمن جهة انعكاس عدم التجانس الاجتماعي، مع ضرورة قيام تعايش بين الهوية والجماعة collectivité؛ ومن جهة أخرى القبول بتجزئة الآخر (انظر "الإشادة بالجمهور العريض". نظرية نقدية للجمهور العريض، 1990 و"التلفزيون والحضارة"، 2004 .*Éloge du grand public*. Une théorie critique du grand public, 1990 et *Télévision et civilisation*, 2004.)، وعلاوة على ذلك ثمة تناقض مع الإنترنت. يجري الترحيب بالتصنيع الذي يتيحه فى الاتصالات، وفى الوقت نفسه تجري الإشادة بالنجاح المتزايد للمعارض العالمية، وبتزايد المتاحف الرئيسية باعتبارها عوامل إرساء الديمقراطية الثقافية. إن تصنيع الاتصالات غير متناقض مع امتداد الثقافة الجماهيرية منذ 50 عاماً لأنَّ هناك حاجة لكليهما، كما أنَّ هناك حاجة إلى التعايش فى مجالى الثقافة والاتصال لمنطقي العرض والطلب كليهما: أي تفريد الأسواق، والوصول إلى قطاعات من الجمهور هي أكثر تبايناً. إلّا أن جمع الجمهور العريض أصعب بكثير من تلبية جماهير مستهدفة.

الأمر ذاته بالنسبة إلى تقييم العلمانية، أي فصل الدين عن السياسة، كوسيلة لإرساء تعايش أكثر سلماً تقريباً بين

منطقين متباينين وغالباً متنافرين. العلمانية كمثال للتعايش، لكن المطلوب ابتكار علمانية مناضلة، كما عرفتها فرنسا، أقل مما هو مطلوب علمانية تسامح. إن العولمة وعودة الأديان ستعيدان إطلاق نقاش ضروري من أجل السلام في العالم حول نموذج العلمانية التعايشي.

وفي هذا الخصوص ينبغي الحذر من مفهوم ديمقراطية الرأي، الحديث في الظاهر، الذي يستند إلى سيطرة استقصاءات الرأي التي تنتج في النهاية رؤية مبسطة وعقلانية عن المجتمع، مما يمحي الإيديولوجيات ويعقّد التاريخ. أما تمليس الوجود الكلي للاستقصاءات فإنه يساهم في تعقيد الواقع الذي لا يمكن تجاوزه، ويعزز وهم المجتمع المتجانس حيث يتحدث في النهاية كل واحد اللغة نفسها ويتحرك تبعاً لأهواء "الآراء" التي يؤمنون بها. إنها رؤية توجد في حلم "الديمقراطية الإلكترونية"، حيث يناقش المواطنون ويقررون بحرية مباشرة ومن دون وسطاء رجال السياسة المفرطي التعقيد. في الحقيقة لا بد من الحذر في السياسة، كما في الإعلام والمعرفة والعلوم...، مما هو حديث في الظاهر ويعزز أسطورة مجتمع "المباشر" "Live" متخلصاً من الوسطاء. بالتأكيد ثمة وسطاء مشتبَهون، غير أن المعنى الذي أقصد

هنا مختلف تماماً، وهو يردّنا إلى المهن التي تتطلب كفاءة مهنية وقدرة على تنظيم التعايش بين وجهات نظر مختلفة. وباختصار إنه حلم المجتمع المباشر مع نهاية الوسطاء حيث تنزلق الكفاءة المطلقة للأفراد سريعاً من فكرة انعتاق إلى سراب مؤات للشعبوية.

إن نموذج الديمقراطية، في جميع الأحوال، هو نموذج تعايشي .علاوة على ذلك يشاهد في تطور النظرة إلى الرباط الاجتماعي. لقد كان هذا الأخير بالأمس أكثر تراتبية ووحدوياً بما لا يقاس، أما اليوم فهو أكثر مساواتية وبالضرورة أكثر تعددية. كذلك توجد إشكالية التعايش هذه في الواقع الراهن للمجتمع الفردي الجماهيري حيث يسعى كل واحد لإرساء تعايش بين القيمتين المكونتين والمتضاربتين للحداثة: الحرية والمساواة.

والمسألة الأخرى لمجتمعاتنا المفتوحة تبقى مسألة الغيرية. إن الآخر يجذب ويخيف في آن، غير أن الآخر غيّر مكانته. لقد كان بالأمس بعيداً، في مكان آخر مختلف، وغالباً في وضع تراتبي. أما اليوم فهو ههنا، في قلب الحداثة، وحتى لو لم تكن هناك مساواة، فإنه عازم على المحافظة على اختلافاته، لذلك ينبغي السير على ساقين، القبول بالهوية وتنظيم التعايش داخل فضاء أرحب.

إن إدارة الغيرية يعني من ناحية أخرى حقوقاً وواجبات متبادلة، إلّا أنها نموذج التعايش الذي وذلك يُلزم أيضاً بتقييم مفهوم أساسي، وإنما هش، ألا وهو مفهوم الثقة. التعايش يفترض الثقة وإلّا ظهر الشك، مصدر كل أشكال انطواء الجماعات على نفسها، وحط رحاله. إنَّ الثقة وتتطلب وقتاً، وبكلام آخر، لا تعايش من غير ثقة وتسامح ووقت. إننا في صلب النموذج الديمقراطي المتوجب بناؤه والذي ينبغي عليه بناء الرباط الاجتماعي وتنظيم تعايش الهويات وتعليم التعايش في إطار المجتمع الدولي في الوقت نفسه.

3 - مسألة التعايش

نظراً لارتباط مسألة التعايش بنموذج التواصل المعاصر، فإنها لا توجد داخل الدول - الأمم وحسب، وإنما أيضاً، وربما بنحو أوضح على مقياس العولمة. فهذه الأخيرة تسيّر بالفعل منطقين متناقضين. فمن الناحية الاقتصادية، يبقى المنظور منظور سوق واحدة، ويفرض الاقتصاد قانونه، مع آثار المعايير الموحدة والعقلنة، الإيجابية والسلبية معاً. أما من الناحية الاجتماعية، فلقد

فرض، في المبدأ على الأقل، أخذ التنوع الثقافي بالاعتبار، لا سيما منذ التوقيع في اليونسكو عام 2006، على المعاهدة حول احترام التنوع الثقافي التي تعترف بواقع التنوع الثقافي وبالأفق المعياري للتعايش الثقافي الذي ينبغي بناؤه. ونحن هنا في صلب نموذج التواصل الذي أذود عنه: احترام الهويات وتنظيم التعايش. ومع بقاء التحدي هذا نفسه على الدوام، كيف السبيل إلى تلافي أن يؤدي الاعتراف بالاختلافات إلى ولادة نزعة الانطوائية الجماعية على الذات؟ وكيف السبيل إلى المحافظة على صلة اندماج فيما يتعدى مجرد التعايش؟ وبكلام آخر يعود كل النقاش حول تنظيم التنوع الثقافي داخل المجتمع الدولي ليلتقي من جديد مع إشكالية النموذج التعايشي في التواصل. وفي كل مرة مع هذا الشرط على كلا المستويين الوطني (القومي) والعالمي : لا اعتراف بالهويات من دون تعزيز الإطار المشترك، لعدم الوقوع في التجزئة والانطوائية الجماعية على الذات. إنَّ ذلك يتعلق بدور الدولة على الصعيد الوطني وبالمؤسسات الدولية على صعيد العولمة حيث ينبغي لهما أن يسيرا بشكل متلازم ولكن الأمر ليس حتمياً.

ومما يقلل من سهولة الاضطلاع بكلا الدورين أن

نشوء عالم متعدد الأقطاب، ووصول قوى (البريك BRIC-البرازيل، روسيا، الهند، الصين) ودول أخرى، وتكاثر الإعلاميات، يجبر، تحت طائلة نشوء نزاع ثقافي وسياسي، على إدخال تعددية ضرورية في الرؤيا إلى العالم وفي إعلامياته. فالعالم لا يُرى ولا يفكر فيه بالطريقة نفسها في نيورك، سيدني، بيكين، برازيليا، موسكو ودلهي، لذلك لا بدّ هنا من إيلاء اهتمام أكبر للتنوع في وجهات النظر، وبالتالي للأخبار عن العالم، ولثقافات العالم، لا سيما بعد أفول عهد الشيوعية عام 1990 ونشوء عالم متعدد الأقطاب. ولا بد هنا أيضاً من أن نتعلم كيف نتعرف على بعضنا بعضاً، ونحترم بعضنا بعضاً ونتعايش. هذا هو التحدّي.

ولكن ثمة تناقض في الأمر: فالقنوات والنظم التقنية هي قنوات ونظم عالمية، ومع ذلك ليس من ضمانة للتعددية. وبكلام آخر لا شيء يقول، مسبقاً، إنَّ القرية الكونية ستكون قرية التنوع. لأنه يمكن أن تكون قرية المعايير الموحدة، المتعلقة بتركز الصناعات الثقافية والاتصالات. وبعد كل ذلك، هذا ما حدث مع انفتاح العولمة الاقتصادية منذ ثلاثين عاماً والتي لم تؤدِّ إلّا إلى تقوية النماذج المسيطرة بدلاً من تنويع النماذج الاقتصادية؛

وربما ساعد الضغط المزدوج الناجم عن الأزمة والبيئة على دفع الحركة باتجاه المزيد من التعددية.

القصد من كلامي أن هذا النموذج من التعايش، في قلب نظرية التواصل التي أذود عنها، يوجد في إشكاليات أخرى وعلى مقياس أوسع بما لا يقاس، من دون أن يمنع ذلك، من ناحية أخرى، لا موازين القوى ولا التفاوتات. إنَّ النموذج التعايشي ليس ضرباً من الملائكية، وإنما يحاول على كل المستويات ابتكار شيء آخر، يقع بين النموذج الوحدي التراتبي ومجرد تجاور المصالح والرؤيا إلى العالم.

التعايش، سواء أكانت المسألة متعلقة بالتواصل أم بنماذج التنظيم السياسي، أم بالكوكب، أم بالتنمية المستدامة، أو بالصناعات الثقافية وصناعات الاتصالات، فإنها على الدوام مسألة احترام تعددية وجهات النظر حول العالم والحاجة إلى مبدأ مشترك. إن نموذج التعايش يتخطى إذاً العلاقات بين الإعلام والتواصل، ويتعلق بأحد الرهانات المعيارية الكبرى لتنظيم المجتمعات المعاصرة الداخلي ولتعايش هذه الأخيرة، داخل الأمة.

فالفرانكوفونية، مثلاً مثلها مثل الدفاع عن كل الساحات اللغوية (الإنكليزية، الإسبانية، البرتغالية،

العربية، الروسية) التي تعبر القارات، تنطوي على هذا الرهان: المحافظة على التنوع اللغوي الذي لا غنى عنه على الصعيد العالمي. أما في الطرف النقيض من هذا النموذج التعددي اللغوي فيوجد الواقع الراهن لسيطرة إنكليزية فرعية رديئة، كعامل "تواصل" عالمي. إن التنوع اللغوي مثال تام على ضرورة تنظيم التعايش وصعوبته. إذ إن كل لغة هي سيطرة في البداية، غير أن اللغات تصبح، مع الوقت، عوامل هوية ثقافية وتواصل، لا غنى عن المحافظة عليها بتنوعها إن أردنا تنظيم التعايش داخل العولمة. ذلك هو رهان الذود عن التعددية اللغوية. مثال واحد: باريس عاصمة المكتبات الأجنبية، تشهد تناقصاً سريعاً في عددها. لقد كانت تعد ثلاثين مكتبة في عام 2000 فأصبحت عشرين في عام 2007، وكانت جميعها قد أنشئت قبل العولمة. هذا دليل على أن العولمة لا تنفي الانحسار الثقافي. علاوة على ذلك، كانت اللوحات الإعلانية بمناسبة المعرض الكوني في باريس عام 1900 مكتوبة بخمس وثلاثين لغة...

وأوروبا، مثال ثانٍ بمقياس طبيعي على نموذج التعايش كأفق معياري. أين يكمن الذكاء العميق لأكبر ورشة ديمقراطية وسلمية في العالم؟ إنه يكمن في القدرة

على توسيع رقعة الانضمام من 6 إلى 27 بلداً اليوم، وأكثر غداً، وإرساء تعايش بين بلدان لديها أسباب عديدة تفرقها، ضمن مشروع سيحافظ فيه على هويات الجميع وحيث ينبغي في الوقت نفسه بناء خطوة خطوة إطار أوسع إقتصادياً ولكن في النهاية سياسياً. إنَّ أوروبا تجسد، بصفتها أكبر مختبر في العالم للتعايش السياسي، المكانة المتنامية التي يمثلها هذا النموذج النظري للتعايش، حيث ينبغي في كل مرة التوفيق بين الهوية والإطار المشترك. ومن زاوية النظر هذه، فإن النقاش الدائر حالياً حول انضمام تركيا إلى أوروبا يشكل الرهان الأوضح لحيوية المشروع الأوروبي وطموحه، شريطة أن يكون هذا الانضمام صادقاً.

مثال آخر متمثل بعولمة الإعلام. لقد ظهر جلياً كم أن الطفرة التقنية غير كافية لإيجاد تفاهم أفضل، حتى لو كان الكثيرون قد فكروا عكس ذلك لثلاثين سنة مضت، عندما أنشئت الـ "سي إن إن" على سبيل المثال عام 1980، بأنها سـ"توحد" رؤى العالم وتقيّم وجهة النظر الغربية. والنتيجة معروفة... في الحقيقة كانت سي إن إن ولا تزال مرتبطة بنموذج وحدي حيث الأممية "المعلنة" شاكلت في غالب الأحيان الغربوية (ثقافة الشعوب الغربية). لقد أجبر

تكاثر القنوات الإخبارية لا سيما العربية منها على إرساء تعددية حقيقية. وبانتظار قناوت أخرى، في آسيا وأميركا اللاتينية... يجري الانتقال أينما كان من النموذج الوحدي إلى نموذج التعايشي.

ومثال أخير يتعلق بحقوق الإنسان. كانت بالأمس تصوراً أممياً ولكنها في الكثير من الأحيان بُنيت على معايير الغرب حيث ابتدعت، والبحث جارٍ اليوم عن توازن جديد حيث لا بد من أن يعاد التفكير في الأممية بناءً على معيار التنوع الثقافي. ثم أنه في هذا التحول البنيوي لنموذج العلاقات يوجد هذا التناقض فيما بين الأفراد وفيما بين الدول على حد سواء: التأكيد التدريجي الذي لا بد منه على الهويات ومع ذلك ضرورة إرساء نوع من التعايش في إطار عالم مشترك لم يعد بالإمكان الخروج منه. لذلك فإن ما يدور من رهان حول البحر المتوسط والشرق الأدنى هو امتداد لرهانات الماضي بقدر ما هو مثال على تحديات التعايش المستقبلية في عالم متعدد الأقطاب. وفي نهاية المطاف فإن مدى نموذج التواصل التعايشي أكثر شمولاً، باعتباره يرمز بالضبط إلى أهمية التواصل في عالم مفتوح.

وربما كانت الموسيقى بكل أشكالها بمأمن عن نشوء

هذا المنطق التعايشي، وربما كانت اللغة العالمية الحقة الوحيدة... اللغة الأممية الوحيدة. وربما شكلت الشبيبة منذ نصف قرن، بكل أنواع الموسيقى وفي كل القارات، العامل الفاعل في أحد الأنشطة الأممية الحقة الوحيدة. إن الموسيقى على اختلافها معدّية ممرات الانفتاح على الآخر وناقلة تسامح فعالة. وكأن الإنسان العاجز من ناحية أخرى عن التفاهم مع مثيله وقف هناك قادراً على ذلك ولو لمرة، تماماً من أجل "سماع" تلك الموسيقى و"التفاهم" حولها... ولهذا السبب سوف يبقى التأكيد على الدور الذي تلعبه الموسيقى، حتى الآن، غير كافٍ لصالح نوع من الانفتاح، وتضامن العالم. الموسيقى باعتبارها عامل اندماج وتعايش في آن. فهل الأنغام والأساليب أقدر من الكلمات والصور والنصوص على تيسير التقارب بين البشر؟...

الفصل الخامس

المعلومات والمعرفة:
تعايشهما الضروري

تصطدم ثورة الإعلام/المعلومات بعقبتين. الأولى كما رأينا تتعلق بالتواصل أي العلاقة بالآخر وعدم التواصل. والثانية، عقبة المعارف هي ليست أسهل. إن وفرة المعلومات/الأخبار تخلق، بإلحاح، الحاجة المعارف لفهمها واستيعابها. هذا هو غرض الفصل الخامس. وسط حديثنا لن يكون وسط العاملين في مجالات العلوم فحسب وإنما وسط الصحافيين أيضاً. ليس ثمة من إعلام-صحافة من دون صحافيين، لصنعها والمصادقة عليها.

1 - الصحافيون وانتصارهم الهش

لم يكن انتصار الإعلام على مدى القرنين الماضيين ممكناً من دون الصحافيين الذين يُعتبر وجودهم في كل البلدان رمزاً وضمانة لحرية الإعلام، وليس ثمة ما هو أكثر سذاجة وخطورة من الظن أن كلاً منا سوف يصبح غداً صحافي ذاته بفضل أنظمة الإعلام، مما يبطل جدوى

وشرعية وجود حقوق وواجبات المهنة. إن الصحافيين حماة وأبطال هذا النصر الهش الذي حققته حرية الإعلام. فكلما كان هناك معلومات يمكن الوصول إليها مجاناً ومن أي مصدر كان، وكلما استطاع أي فرد أن يقوم بكل شيء، ستكون هناك حاجة للصحافيين للقيام بعمليات الفرز والترتيب والتدقيق والتعليق والمصادقة والإلغاء والنقد.

لئن كان المستعمِل (المستهلِك) يسطيع الظن أن الخبر أو المعلومة موجودان من تلقاء ذاتهما، وأنَّ الوصول إليهما على هذا القدر من السهولة، ينبغي عدم النسيان أبداً أنهما على الدوام نتاج عملية تركيب مصادق عليها من قبل مهنيٍّ، هو الصحافي، وذلك أياً كانت الوسيلة الحاملة لأنها ليست هي التي تعطي المعنى للنبأ/ المعلومة ولا المتلقي، وإنما الصحافي. ففي هذه الشرعية التي يتمتع بها هذا الأخير يكمن الدور الأساسي لمهنة الوسيط التي يريد الكثيرون اختزالها بل إلغاءها بذريعة إرساء "ديمقراطية مباشرة". ليس الصحافي على حق دائماً وإنما، مثله مثل رجل السياسة أو الجامعي، يصادق بتوقيعه على شرعية الخبر/ المعلومة.

وكما سبق أن قلت، لا سيما في كتاب "العولمة الأخرى" (*L'autre mondialisation*- 2003) و"يجب إنقاذ

التـواصـل" (*Il faut sauver la communication* -2005)، ليست الديمقراطية إلغاءً للهيئات والمهن الوسيطة، وإنما المصادقة على دورها وإمكانية انتقادها. إن دور الصحافيين بمثابة الوسيط والسلطة المقابلة، ولكن شريطة عدم الوقوع في وهم السلطة الرابعة الذي يشاهد منذ جيل من الزمن مع تزايد عدد وسائل الإعلام ودورها لأنَّ السلطة الرابعة تمثل تقهقر السلطة المقابلة وليس انتصارها .ليس الصحافي صديق المواطن ولا صديق السلطة ولا صديق القاضي. هذا تحت طائلة خسران ثقة الجمهور التي لا يمكن أن يكون حراً من دونها والتي تشكل في النهاية مصدر شرعيته الحقة، لذلك عليه الكفاح على جبهتين. في وجه السلطات ومراكز النفوذ العديدة التي تريد إما "التدقيق" في الخبر/ المعلومة أو أن تصنعها بنفسها، وفي وجه المتلقين الذين لا يريدون، في معظم الأوقات، أن يسمعوا ما يسير في عكس التيار الذي يسيرون عليه. فكما قال ريمون آرون، فإن القارئ هو غالباً أول مسٍّ بحرية الصحافة. في الحقيقة أصبح الصحافي، مع طفرة الإعلام والمعلومات وسهولة الوصول إليها، على مفترق طرق. فهو إمَّا أن يكون شاهداً على زمن ولى كانت فيه حاجة لوسيط، وبات غير ضروري لأن كل فرد أصبح صحافي ذاته، أو أن يبقى

أحد الساهرين على حرية الإعلام بعيداً عن كل السلطات، ضمانة للنزاهة، إن لم يكن للموضوعية التي نادراً ما يتم بلوغها، فيقوم بإجراء الفرز في عالم تغمره الأنباء والمعلومات وحيث كل فرد بحاجة إلى هذا العمل الوسيط والتفسيري.

بالطبع، الصحافي لا يملك احتكار المعلومات، ولكنه يملك في المقابل شرعية الخبر/المعلومة- الصحافة، أياً كانت الوسيل الحاملة. ومن شأن التعددية الصحافية أن تضمن حرية الإعلام التي قد تكون مهددة بفقدان هذه المصفاة المهنية. علاوة على ذلك ماذا تنتظر أوروبا، المختبر الديمقراطي الأكبر في العالم، من أجل تحديد القواعد المهنية والسياسية والثقافية والاجتماعية المشتركة الآيلة إلى إضفاء الشرعية نهائياً على مهنة لا غنى عنها بالنسبة إلى كل الحريات؟

في جميع الأحوال لا بد من بعض التمييز لأن لا وجود لـ (أل) صحافيين بذاتهم. هناك ثلاث فئات تتفرع عنهم .النجوم منهم، الذين يتمتعون بالكفاءة المهنية ويشكلون مصدر خطر الإنغلاق ضمن المعزل السياسي- الصحافي. وبما أن عالم الثقافة والمعرفة قد فقد منذ ثلاثين عاماً من بريقه ومكانه في التراتبية الاجتماعية

والثقافية، فقد حلّت محله "النخبة" الصحافية التي تتحكم في كثير من الأحيان، وعلى نحو مستبد، بالمداخل إلى الإعلاميات التي يحتاجها الجميع. الفئة الثانية هي الأكثر عدداً، إنها الطبقة الوسطى، الطبقة المتواضعة بالأحرى، المهنية التي لا يساورها أي وهم، والكفؤ. إنها أكثرية الصحافيين، ولكن من دون بريق، التي تتحمل ردات فعل النقد الموجه إلى أسلوب الفئة الأولى وسلطانها. في الأسفل فئة الأنباريين، وهم في أغلب الأحيان شبان مستعدون لعمل أي شيء "لأداء مهمتهم" في وسط صعب، لا سيما القبول بشروط عمل في الصحافة عبر الإنترنت وهي شروط ممنوعة في قطاع آخر، غير أنها مقبولة هنا حيث تتمّ المحافظة هنا على الحدود بين الإيديولوجيا التقنية والممارسة المهنية الجديدة. فثمة جيل بأسره على يقين بأنه يعيد تأسيس المهنة بواسطة الإنترنت، وبحق أحياناً، غير أنها تنسى أحياناً كثيرة جداً أن أجيالاً أخرى سابقة قد انبهرت من قبل بإنجازات تقنية أخرى، حصل الرهان عليها لكي "تثور" المهنة...

في جميع الحالات، إن تقييم الصحافة هو تقييم أيضاً للمؤرشفين والموثقين الذين ازدادت الحاجة إليهم اليوم أكثر من أي وقت مضى بسبب التيه الحاصل في بحر من

المعلومات. كلها مهن حُطّ من شأنها بغير حق لا سيما في وقت تحوم فيه في الأجواء إيديولوجيا "المباشر" تلك، حيث يمكن لكل فرد أن يقوم بكل شيء بنفسه.

في الحقيقة لا بد من إعادة تأسيس الحق في الوصول إلى الإعلام/المعلومات، وينبغي عدم الخلط بين التباين المتنامي في الوسائل الحاملة وصلب المهنة الذي لا يتغير سواء كنا في الصحافة المكتوبة أم في الراديو أم التلفزة أم الإنترنت، والتذكير بأن شرعية المهنة مستمدة من ثقة الجمهور، وفهم حقيقة أن زيادة وزن الرأي العام وحق المواطن في التعبير، واستقصاءات الرأي التي يتم طلبها أو التعليق عليها بإفراط من قبل الإعلاميات يقلص من هامش المناورة الخاص بالصحافيين. إن الإعلاميات تلجأ أكثر فأكثر إلى الاستقصاءات لمعرفة "ما يريده الجمهور" غافلة عن أن هذه العملية إنما تتحول بكل بساطة إلى نظام ضغط .\الإعلام شيء ورأي \الجمهور شيء آخر. ولفرط السعي إلى التقريب بينهما نقلص بلا ريب من هامش مناورة الصحافيين الذي عانى من صعوباته قبل الآن. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوهم المرتبط بصحافة "جديدة" قائمة على التقنيات الجديدة كما لو أن التقنية والمتلقي يحددان المهنة. ولفرط ما تنشط "صحافة الحواسيب" من

دون الخروج من "دوائر التحرير المتعددة الإعلاميات" والذهاب إلى الميدان لإجراء التحقيقات، يفضي الأمر إلى فقدان الصلة بحقائق الواقع. فلم يعد ثمة "حضور" للواقع إلّا عبر الشاشات. علاوة على ذلك ثمة مفارقة أخرى حيث لا يتوقف الحديث عن "ثورة" الإعلام/المعلومات، إنما شريطة تقلص عدد الصحافيين، كما لو أن التقدم في المجالات الصحية يؤدي إلى الاستغناء عن الطبيب...

لا بد من التفكر في خمس مسائل على الأقل للحدّ من الهروب إلى الأمام في اتجاه "إعلام الإنترنت الحر"، وإعادة وضع الأمور في نصابها. لأنَّ حرية الإعلام لا تبدأ مع ظهور الإنترنت، هذا حتى لو سقط الصحافيون بقدميهم في "ثورة الإنترنت" مازجين بين التقنيات والمحتويات. في هذه المرتبة من الأفكار، يبرز واجب التصدي للحلول المفرطة في سهولتها التي تحملها صحافة "الإعلاميات المتعددة"، التي قد تنتقل من وسيلة حاملة إلى أخرى بلا تمييز، وإنما لأسبابٍ هي في الحقيقة أسباب تتعلق بالعقلنة الاقتصادية على وجه الخصوص، والتعلم، على نحو أفضل، على كيفية مكافحة الضغوط السياسية، وبخاصة الإقتصادية، ومواجهة التحدي الأساسي المتمثل في

التقليص من تمركز صناعات الإعلام والاتصالات المتعارض مع التعددية. كما وأنه من الضروري إعادة رسم حدود الأقاليم، بغية البقاء بشكل أفضل بعيدين عن مختلف السلطات وتلافي "قربى العصب"، التي تشكل مصدر الكثير من الشبهات حيث التفكير في دور الإشاعات المتنامي ودور التجهيل المرتبطين طردياً بتوسع حقل الإعلام، وتلافي أن تتحول الشخصنة الحتمية للحياة العامة لتصبح في النهاية مرادفة للجمهوروية؛ تلافي أن تغزو "المبادرة الجمهوروية PEOPOLISATION" المنصات وأن تبدي رأيها حول كل شيء فتصبح عندئذ المرجعيات، محدثة اضطراباً في الأذهان، فتحل محل كل شيء. هناك تراتبية قيم أخرى إذ ليست الديمقراطية مرادفة للجمهوروية وإنما لتعايش قيم وثقافات داخل مجتمع ما، والصمود أمام ضغط ما يطلبه الجمهور الذي يؤدي في الغالب إلى المبالغة في إبراز رغبات قطاعات واسعة من الجمهور وبعض القادة السياسيين. إبقاء المستويات الإعلام/ المعلومات الثلاث، المحلية والقومية والعالمية، التي تشكل علاقتنا بالعالم، بمتناول المواطن؛ والا قد يُحدث تدني قيمة أحد هذه المستويات إخلالاً عميقاً في التوازن.

إنَّ التقليص من ضغوط المستمعين- المتلقين - رواد الإنترنت الذين يتدخلون تحت ستار "الديمقراطية، "حق التعبير"، و"المشاركة" في كل البرامج، ويعطون آراءهم حول كل شيء يؤدي إلى أن يشكلوا نوعاً من السلطة المقابلة المريبة في وجه الصحافيين. ومع أنه لا مناص من أن يتمكن الجمهور من التعبير عن نفسه، والتعليق والنقد، غير أن وضعه في نوع من الموقع المساوي، وأحياناً في موقع الحكم بالنسبة إلى عمل الصحافيين فتلك مسألة أخرى تلامس الغوغائية. والصحافيون، بدورهم، لا يعوضون عن عيوب عمل سريع جداً، ينفذ ضمن أطر مغلقة، تحت ضغط عقلية السبق الصحفي والاستجابة العمياء لرغبات الجمهور وللمجريات الحدثية إذا ما لجأوا على نحو شبه مازوشي إلى جمهور أصبح بدوره الحكم على عمل الصحافيين. وهذه المسألة ينبغي التفكير فيها أيضاً، وذلك على أساس: إلى أي مدى يستطيع المواطنون استيعاب هذا الكم من الأخبار/المعلومات؟ أي معدل بين الأخبار عن العالم وتلك المتعلقة بالفرد مباشرة؟ كيف السبيل إلى تقليص هذا الفارق المتنامي بين الشعور "بالعملقة من ناحية المعلومات والقزمية من ناحية الفعل"؟

2 - لا أخبار/ معلومات من دون معارف

يرزح العالم الأكاديمي، وعالم البحث والمعرفة، مهما قيل عنهما تحت وطأة عالم المعلومات والإعلاميات الحدث والصحافة منذ ثلاثين عاماً. والإعلام، في هذا المجال، لم يقتل المعرفة إنما همشها، حتى لو كان الوسط الأكاديمي يتحمل قدراً من مسؤولية في هذا التهميش. فبين دمقرطة الثقافة الجماهيرية، ثم سيطرة التقنيات الجديدة ونشوء الإعلام الجمهوروي، فإن كل شيء يسهم في تهميش عالم الثقافة والمعرفة باستثناء بعض الحالات.

إن الإعلام بانتصاره قد غمر الثقافة والمعرفة عن طريق السرعة والإيجاز والمنافسة واستنزاف الأشياء والوقت. وكأن العالم المصاب بقلق انفتاحه على نفسه بات مذهولاً، متأثراً بالجديد الطارئ. هذا مع العلم أنه كلما ازدادت الأخبار/ المعلومات برزت الحاجة أكثر إلى المعارف لتفسيرها ووضعها في سياقاتها، والا صار العالم غير متماسك يستبد به الحدث. بالطبع فإن الحق ليس دائماً إلى جانب المعرفة في مقابل الإعلام، إذ إن قوة الإعلام-الحدث تكمن في دفع لعبة المعارف بقوة، مع

العلم أن الإثنين هما ضروريان .علاوة على ذلك فإن الإعلام والمعرفة، والصحافيين والجامعيين، يمثلون تماماً نظرية التعايش، وكلهم يمثلون أولى وجوه التعايش الذي يمكن الاستغناء عنه ولكن ذلك سيكون على حساب الإعلام والمعرفة. نلاحظ هنا أن الجامعيين لم يعد باستطاعتهم رفض ثورة الإعلام والإنزواء ضمن برج عاجي أرستقراطي، كما أن الصحافيين لم يعد بإمكانهم استنزاف طاقاتهم، على غرار أرنب لويس كارول، لاهثين وراء الحدث غافلين عن عمق الثقافة والمعارف. إنَّ التعاون والتعايش ضروريان بالنسبة إليهما، ولا مفرّ من ذلك، مع محافظة كل منهما على شرعيته، ولكي يفهم المتلقي، أنا وأنتم، التكامل والاختلافات بين المنطقين داخل هاتين العلاقتين بالعالم .تسيير الغيرية وتنظيم التعايش.

● ليست ثورة الإعلام بمأمن عن تأثير المعارف. فما فائدة الوصول إلى كل هذه الأخبار/المعلومات إن لم نمتلك المعارف لتفسيرها؟ وكيف نفهم من ناحية أخرى تأثير الإعلام على المعارف والعكس بالعكس إذا كان هذان العالمان متباعدين عن بعضهما بعضاً؟ إنَّ إيديولوجيا السرعة والمباشر تصطدم بسماكة الثقافات والتاريخ والمجتمعات .لأنَّ المشكلة في حجم المعلومات وإنما في

المعارف المطلوبة لمعالجتها. الفئة الثالثة من الإعلام هي الإعلام- المعرفة، الضروري لإعادة التوازن إلى الفئتين الأخريين. علاوة على ذلك، فإن الجامعيين هم الوسطاء الأول الذين لم يعد يستطيع عالم الإعلام الاستغناء عنهم. إذاً لم يعد هناك إعلام وتواصل فحسب بل هناك معرفة أيضاً وبقدر متساوٍ. وإلى متى انتظار عودة التبحر والثقافة واتساع المعارف المعترضة للتعويض عن وهم "المعرفة الحدثية" هذا العديم العمق والواقع بين براثن استبداد الحدث؟ ليس لدى الإنترنت أكثر من عشر سنوات من العمق إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم المعلومات المتاحة...

● الصحافيون والجامعيون في الحقيقة أولاد عمومة أوخؤولة من جد أو جدة واحدة حتى لو لم تكن لهما العلاقة نفسها بالإعلام والمعرفة والواقع. إنهما شبه متناظرين ولكنهما في النهاية هشّان أيضاً. ومن جهة أخرى، وبالرغم من كل الاختلافات التي تفرقهما فإنهما مهنتان تمنعان من الدوران على الذات، وفي كثير من الأحيان أقل امتثالية من أوساط أخرى .هذا وتهدد إيديولوجيا الـ "المباشر و "الوفرة" هاتين المهنتين، وإن كانتا لا تتمتعان بالعلاقة نفسها مع الزمن. فهما ليستا مثالاً

على التعايش بين وجهتي نظر مختلفتين، ومتكاملتين، حول العالم فحسب، ولكنهما مثال أيضاً على ما يمكن أن يشكله الواحد كوسيط بالنسبة للآخر.

ثمة نقطة مشتركة أخرى تقربهما من بعضهما بعضاً. فالإعلام -الخبر الذي يعكس قطيعات العالم ليس من دون علاقة مع الإعلام -المعرفة الذي يمثل أيضاً قطيعة في مرتبة المعارف. وأخيراً المطلوب أن يحافظ هؤلاء وأولئك على مسافة تبقيهم بعيدين عن السلطات السياسية والاقتصادية لأنَّ العلاقات بين عالمي مهنتي الإعلام والمعرفة سوف تتعزز لا محالة جراء تزايد المناقشات والمسجالات والمناظرات المتعلقة بالحيز الذي تحتله العلوم والتقنيات ضمن الحيز العمومي. وسوف تتزايد، أيضاً، الضغوط من الجانبين، وستجبُر العولمة وأخطارها على "تأطير" الإعلام، وستكون العلوم والتقنيات أكثر فأكثر في قلب المجتمعات والمناقشات السياسية. ففي مواجهة هذه الضغوط على الوسطين أن يتعلما كيف يحددان علاقتهما بالعالم من جديد، وكيف يتعاونان، شريطة أن يبقى كل منهما ضمن حيّز شرعيته، تماماً من أجل أن يفهم المتلقي تعايش وجهات النظر.

إن مثلث المعرفة الذي تشكله الإبيستمولوجيا (نظرية

المعرفة) المقارنة والمناظرات وصناعات المعرفة، أقرب اليوم إلى احتلال مكان المركز من حركة الحيّز العمومي ومن كوابح الاتصالات، مما كانت عليه لنصف قرن مضى. قديماً كان عالم المعرفة يؤثر البقاء بعيداً عن العالم، أما اليوم فينبغي أن تزداد حركة الذهاب والإياب أكثر. وفيما يتعدى كل اختلافات أوساط الإعلام والإبداع والمعرفة، فإن قسماً منها يجد نفسه في ما يسمى حالياً "الطبقة الإبداعية الهشة". أي كل الذين يسعون إلى فهم العالم وتحريكه، ولكنهم لا ينتمون بالضرورة إلى مؤسسات المجتمع الرسمية، فتلعب المعرفة والإبداع كما الإعلام، دوراً اجتماعياً وثقافياً متزايد الأهمية، مما يسهم في نوع من الحراك والانفتاح، ولكن من دون التمكن من الانخراط في المجتمع الذي لا يزال، من ناحية أخرى، متعاظماً ومنظماً بعض الشيء.

● على كل حال فإن المعلومات والمعارف لا تكفي، ولا بد، إضافة إلى ذلك، من أخذ الإطارات الثقافية والإيديولوجية في الاعتبار. إن عولمة المبادلات في مجال المعلومات والمعارف يجبر على أن يبقى هؤلاء وأولئك متنبهين للثقافات الأخرى. ذلك هو كل الرهان حول التنوع الثقافي: التوصل إلى تنظيم التعايش الثقافي، أي العلاقات

بين الهوية والغيرية، إذ تكفي رؤية الخلافات المتنامية المتعلقة بعولمة الإعلام لفهم أنه كلما وجدت رسائل أخرى في التداول ستزداد رؤيا العالم المتناقضة.

الشيء نفسه بالنسبة إلى العلوم والمعارف. ففي ما يتعدى ما يسمى لياقة "المجتمع الدولي للعلم والمعارف" فإن علاقات القوى والمنافسة والرؤيا المختلفة للعالم ستكون أجلى، مع ضرورة الانتقال، هنا أيضاً، من عالم فريد للعلم والمعارف، هذا إن وجد عالم على هذه الشاكلة، إلى عالم متعدد سيكون متوجباً تنظيم التعايش فيه. فعلى سبيل المثال، إن كانت العلوم أقل تأثراً من الإعلام بالمناقشات القادمة حول الأممية والغربوية، وسوف تتأثر أيضاً عبر علاقات القوى المتعاظمة ووجهات النظر المختلفة حول العالم التي ستنتج عن نشوء قوى جديدة؛ وذلك لا يعني علوم الإنسان فحسب، وإنما علوم البيئة أيضاً والاتصالات والكون والهندسة... وكلما اقتربت العلوم لا محالة من المجتمع والاقتصاد، تقترب من المناقشات الاجتماعية والسياسية. وبكلام آخر، لا علوم من دون تواصل وأخذ التنوع الثقافي في الحسبان. إنها قطيعة عظيمة، أو بتعبير آخر فإن العلوم الغربية لم تعد

لوحدها. هناك تصورات أخرى سترى النور ولن يبقى الغربيون على الدوام الفاعلين المسيطرين في العلوم.

● إن العلاقات بين الإعلام - المعرفة - الثقافة - الإيديولوجيا إلى مزيد من التعقيد، حتى لو كانت التقنيات نفسها هي المستعملة في العالم للحصول على الأخبار/ المعلومات وللتواصل، مما يسهل أكثر في الظاهر تداول الرسائل. إنَّ الأدوات نفسها لا تعني المضامين نفسها، وبخاصة لا تعني العلاقات نفسها بالعالم. هناك إذاً عدة نظم مرجعية لا بد من إرساء تعايش فيما بينها: الإعلام، المعارف، الأطر والإيديولوجيا والثقافية.

ولئن كان العالم، قد فهم هذا الرهان، في غضون أقل من جيل من الزمن، فليست هذه هي حالة العلماء، الذين ينتظمون وفقاً لقاعدة وطنية ويرتبطون بقيم مجتمع دولي عليهم الذود عنها. على العالم الأكاديمي أن يوسع أيضاً التقليد الخاص بتعميم المعارف، غير الكافي حالياً. عليه أيضاً أن يتعلم كيف يسيّر حركة الذهاب والإياب مع المجتمع فيما يتعلق بمكان العلوم والتقنيات ضمن المناقشات العمومية والمناظرات والعلاقات بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي، وعدم وضوح الطلب المتزايد على الخبرة وحدود مكانة "مستشار الأمير"... في غضون

خمسين عاماً تُركت المعرفة عرضة للتهميش. لذلك ينبغي أن تستعيد قدرتها على إثارة اهتمام الشباب والعمل على استقطابهم واحتلال موقعها في القرارات.

أما الصحافيون الذين يتمتعون بمستوى تعليمي أعلى مما كان عليه مستواهم لثلاثين سنة خلت، فينبغي أن يفهموا بصورة أفضل أن السلطتين السياسية والاقتصادية ليستا على الدوام جوهر المجتمع: المعرفة والثقافة والانفتاح على حضارات أخرى، هي أيضاً مهمة.

"تزايد السرعة يزيد من الخطأ"، ذلك هو التهديد الأقوى بالنسبة إلى الصحافيين. فهل هي إيديولوجيا المباشر كنظير لانتصار مفهوم الإعلام سياسياً واقتصادياً؟ السرعة المفرطة، الافتقار إلى المسافة الكافية مع محظور الامتثالية والاستسلام للمتلقي والعادات الجارية وتجزئة الوسائل الحاملة والعروض ومغريات الانفعال بديلاً من إعمال العقل، والتعبير على حساب المسافة والمتابعة. وغالباً ما يطبق الصحافيون "الجمهوروية" على أنفسهم إذ إنهم يغزون الإعلاميات الأخرى تبعاً لشهرتهم الإعلامية، فيصبحون من "متعددي الوظائف". يجب إعداد لائحة بالبرامج، على كل الوسائل، المحتكرة من قبل الصحافيين، أما الضيوف فهم هم على الدوام. لقد أدى

تكاثر الإعلاميات في غضون ثلاثين عاماً إلى تقلص في تنوع المضامين والمتدخلين...

من جهة أخرى واجه الصحافيون الصعوبات للمحافظة على مسافة نقدية أولية حيال الإنترنت الذي أصبح رمز "حرية الإعلام" بينما يمثلون ربما إحدى ضحاياها.

الإعلام - الخدمة وحده خرج رابحاً من هذا التطور، ولكن المسألة المفيدة هي معرفة السبب الذي جعل هذا النمط من الإعلام، الذي يقع في قلب نجاح الإنترنت وأسواق الغد المربحة، يحل تقريباً مكان نوعي الإعلام الآخرين من حيث القيمة؛ الخبر والمعرفة، كما لو أن عالم الإعلام وفي النهاية عالم المعرفة، لم يعودا سوى حركة تبديل محطات zapping تفاعلية هائلة... .

3 - نزاع الشرعيات

ما هو الرهان المطروح في عالم يرزح تحت وطأة وفرة المعلومات والمعارف المتاحة بمزيد من السهولة وبصورة مجانية تقريباً؟ التمييز بين خطوط منطق مختلفة وتنظيم تعايشها، تلافي امتزاج الكل، التشديد على الاختلافات كي لا يضيع المواطن في خضم هذه الوفرة

المفتقدة إلى المعالم بين الإعلام والثقافة والمعرفة. إنه التحدي ذاته على الدوام حيث يشكل العالم قرية كونية من وجهة نظر التقنية وليس من وجهة نظر البشر والثقافات والرؤيا إلى العالم. فهنا لا يزال الحال على منوال برج بابل. ولئن اختلط الحابل بالنابل على الشبكة فليس الواقع على الدوام بهذه الصورة، بل كلما كان كل شيء متصل الأطراف، ضمن قنوات، ازدادت ضرورة التمييز بين المضامين في الواقع، لأن لا أحد يستطيع مزج كل شيء واستيعاب كل شيء .ثمة حاجة إلى قطيعة ثم إلى معالم معرفية وتعايشية للتفكير والفعل.

لا تتحدث الإيديولوجيا التقنية إلّا عن السرعة والاستمرارية، على غرار نظم المعلومات حيث البشر والمجتمعات والاتصالات منضوون على الأرجح تحت حالتي عدم الاستمرارية والتعايش. لذلك ينبغي التذكير بهذا الاختلاف أينما كان للمحافظة على ثنائية العرض والطلب على المعلومات والثقافة والمعرفة والتواصل بهدف تلافي سيطرة الطلب التي تبدو في الظاهر ديمقراطية والتخفيف من إيديولوجيا السبق التي تضخم أهمية منطق الحدث على حساب كل إشكالية متصلة بالزمن، والحذر من رؤية توسعوية للرأي العام تعززها إيديولوجيا الاستقصاءات التي

هي ضرورية في السياسة شريطة عدم الإفراط في اللجوء إليها، لأن الاقتراع في النهاية هو الذي يحسم. لكن ليس هناك ضرورة لعقلنة الرأي العام أينما كان من خلال الاستقصاءات، في الميادين الاجتماعية والثقافية والدينية المفتقرة إلى سلطة الاقتراع، والتي تعزز صورة المجتمع اليسير على الفهم والتفسير.

إنَّ المطلوب موازنة الإيديولوجيا الحالية، التي لا تتحدث إلّا عن التفاعلية، بضرورة التأكيد مجدداً على الاختلافات البنوية بين الإعلام والمعرفة والفعل. هذا ما أسميه منذ كتاب "التفكير في التواصل" (*Penser la communication*- 1996) "نزاع الشرعيات". فكلما كانت الأمور كافة مرئية ومتفاعلة ينبغي ترك التمييز بين الصحافي والخبير والتكنوقراطي والجامعي والسياسي جلياً.... وفي عالم كل شيء فيه "يتواصل" ويتنقل، يصبح احترام التعايش بين خطوط المنطق الثلاثة التي تصيغ العلاقة بالعالم إلزامياً: منطق الإعلام ومنطق المعرفة ومنطق الفعل. إن "نزاع الشرعيات" سيكون أحد أكبر التحديات الثقافية والسياسية في الغد. وتبعة ذلك الاعتراف بأن خطوط المنطق الثلاثة ليست بالضرورة متكاملة، وإن استعملت الوسائل الحاملة ذاتها.

إن التنوع اللغوي يقع في طليعة ما يجب المحافظة عليه، علماً بأنه لم يلق ما يستحقه من تقدير من قبل السياسيين ووسائل الإعلام أو العالَم الأكاديمي على حد سواء. لقد تحدثت عن ذلك في مكان آخر، (أنظر، "العولمة البديلة" *L'autre mondialisation* - 2004 و"غداً الفرانكوفونية" *Demain la Francophonie* - 2006). وأود التذكير فقط بأن ليس هناك تعددية ثقافية، وبالتالي اعتراف بتعددية أنماط التفكير، إن لم نحترم أول التنوعات، ألا وهو التنوع اللغوي، لا سيما اللغات الأم. نحن أبعد ما نكون عن ذلك حين نرى كيف أنَّ كلّاً منا يخال أن الخمسماية كلمة الإنكليزية المتداولة كيفما اتفق تشكل لغة "كونية". المشكلة ليست الإنكليزية، الضرورية، وإنما اللغات الأخرى، المطلوب المحافظة عليها أيضاً. إنَّ المرء لا يفكر ويبدع ويتخيّل بالطريقة نفسها من لغة إلى أخرى مع التأكيد على أنَّ التعددية اللغوية هي مصدر كل التعدديات الأخرى. اللغة شرط أي انعتاق، فحذار من حالات عدم المساواة التي تولّد عندئذٍ عدم الأمان والمعازل. التعددية شرط للحد من الأضرار الناجمة عن عقلنة العالم؛ إننا نحترم التنوع في الطبيعة اليوم، فمن

باب أولى أن يُحترم التنوع بين البشر. فهل التنوع البيئي أهم من التنوع الاجتماعي والثقافي؟

التعددية اللغوية تمثل الشرط الأول للتنوع الثقافي، على الرغم مما يترتب على ذلك من أثمان. وفي مرتبة التنوع المعرفي، لا غنى عن الاحتفاظ بالاختلافات بين دور الجامعيين من باحثين وخبراء وتكنوقراط، لأن المرجعيات والشرعيات بين الأدوار الثلاثة ليست واحدة. بحيث يمكن لكل منهم أن ينتقل من دور إلى آخر ولكن بطريقة مختلفة في كل مرة.

أما عنصر التنوع الثاني الذي ينبغي التذكير به، فإنه يتمثل بتقييم الصنائع والمهن الوسيطة (الصحافيون الأساتذة ولكن الأطباء والمحامين أيضاً...) التي تسيّر العلاقات بين خطوط المنطق المختلفة عن الإعلام والفعل والمعرفة. وفي وقت لم يعد أي شيء في المجتمع إلّا وهو استمرارية وتفاعل، مما يعطي الشعور بأن كل واحد قادر على فعل كل شيء، يجدر التذكير بالدور المميز لهذه المهن التي تذكر، هي أيضاً، بأهمية المعارف والكفاءات وبوهم المواطن العارف والعالم بكل شيء. إن الوصول الميسّر إلى المعلومات والمعارف لا يلغي دور الاختصاصيين في كل من ميادين الإعلام والثقافة والمعرفة

بل على العكس، لا غنى عن هذه المهن الوسيطة من أجل التخفيف من وهم عالَم شفاف يستطيع كل واحد أن يكون فيه "فاعلاً موصولاً بمصادر متعددة". وهي تذكر بدور المعارف المتوجب إيصالها حيث لا يكمن كل شيء في المساواة والتواصل بل هناك كفاءات خاصة تبرر الحوالة والنقل.

وأخيراً، لئن كان أخذ المتلقي في الحسبان يشكل تقدماً، لأن ذلك إقرار بالغيرية ضمن الرسم الاختزالي الخاص بالتواصل، فيجب أن يكون ذلك مشروطاً بعدم اعتبار هذا الرسم المرجع الأخير. قد يصبح المتلقي مستبداً لكن ثمة هامش ضيّق بين الغيرية والهيمنة، ولا شيء أسوأ من التوصّل تحديداً إلى جعل المتلقي المرجعية الأخيرة لجهة المعنى والشرعية، بحجة أخذه في الحسبان، وهو في الحقيقة ليس سوى القارئ، المستمع، الطالب، المواطن بلا تفريق... ثمة في تقييم المتلقي المفرط القدر ذاته من الاستبداد الموجود في "تجاهله" المفرط. إنَّ صلابة مفهوم التعايش تكمن إذاً في قدرته على تبيان أهميته، في كل علاقاته بالواقع، بالنسبة إلى الإعلام والمعرفة والفعل، وذلك من أجل تلافي أي احتكار للمعنى، ولكن بشرط عدم السقوط أيضاً في تجزئة الواقع

إلى قدر مماثل من خطوط المنطق التي تشكِّل مرجعية .إنه حد \الموسى، الفاصل بين الشفافية المزيّفة الموحدة وتجزئة الواقع، بين "الكل" المزيف و"التفرد" المزيّف.

الخاتمة

التواصل.

هل ثمة في مكان ما أحد يحبّني...

الإعلام والتواصل غير منفصلين عن انعتاق الإنسان. ولقد استطاعت معرفة العالم والفكر النقدي أن يتطورا بفضل حرية الإعلام، وكذلك فإنَّ المساواة بين الأفراد وشرعية الحوار استطاعتا أن تفرضا نفسيهما بواسطة التواصل. إنهما وجها مسألة الانعتاق الكبرى. فإما أن نخسرهما معاً أو أن ننقذهما سواء بسواء.

إننا ندرك أن علاقتهما قد تغيرت. لكن مع أن القضية المركزية في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت قضية بناء هذه الحرية الإعلامية التي وجودت ميسِّراً هائلاً في التقدم التقني، فإن التحدي المطروح في القرن الواحد والعشرين، أقله في مطلعه، هو تحدٍ من طبيعة أخرى، وهو متمثل في تنظيم التعايش السلمي بين وجهات نظر متناقضة في عالم يرى كل واحد فيه كل شيء ويريد أن يتمكن من المحافظة على هويته وحريته في التعبير.

إنَّ التواصل لا يقوم في معظم الأحيان على تقاسم وجهات النظر المشتركة بين أفراد أحرار ومتساوين، وإنما على تنظيم التعايش بين رؤيا للعالم متناقضة في أحيان

كثيرة. لكن ماذا عن التواصل؟ إنه المسألة التي تعقب مسألة الإعلام، وهي تتعلق بمكان الفاعل - المتلقي، أي الجهة التي لا نتفق معها بالضرورة، وإنما ينبغي التفاوض معها لأنها الطرف النظير.

إن التواصل تدريب على التعايش في عالم من الأخبار | المعلومات تحتل مسألة الغيرية فيه محلاً مركزياً. وإذا كانت الحرية الإعلامية غير مكتسبة بيسر على الدوام، فإن التنظيم السلمي لوجهات نظر متناقضة ليس أقل يسراً. وفي كل الأحوال، هما مسألتان سياسيتان بمعنى أنهما متعلقتان بالحرب والسلم بين البشر حيث تختزل مسألة التواصل مسألة انعتاق الفرد، حق التفكير، والتعبير، والبحث عن الآخر، ونسج العلاقات، والبدء من جديد، واختراق المحرّمات، وبناء نوعٍ من الحقيقة ولكن مواجهة الفشل أيضاً، والعزلة، وعدمَ الفهم من قبل الآخرين؛ فالموضوع يقع، في الوقت نفسه، في قلب أي مشروع إنساني النزعة، وأي سياسة، وفيما هو أبعد تماماً من كفاءة التقنيات. لا ريب في أن هذه الأخيرة ضرورية، غير أنها لا تكفي لحل هذا التناقض: تقاسم ما هو مشترك بيننا وتعلم كيفية إدارة ما يفرقنا سلمياً، على حد سواء. فهذه المقاربة لا تنفصل عن الاعتراف بالغيرية وبالسياسة لأنها تطرح على البحث المسألة المركزية لكل مجتمع،

التفاوض، والحرب والسلم. أما الإيديولوجيا التقنية التي تفرض نفسها اليوم بقوة، فهي، حتى الآن، رمز الصعوبة في دمج إمكانات الأدوات في مشروع إنساني النزعة مع ما يلازمه من ميل، سريع نوعاً ما، لإرساء سلسلة مستمرة بين التقنيات المبتكرة من قبل الإنسان من أجل الاتصال، وبين التواصل الحقيقي فيما بين البشر.

أستطيع تلخيص المراحل الخمس للرسم الاختزالي النظري الذي تنتظم أبحاثي في التواصل ضمنه، والتشديد على الرؤية الإنسانية والسياسية التي تشكل خلفية هذا الموضوع. لا حياة فردية أو جماعية من دون تواصل. أن نعيش يعني أن نتواصل. يتواصل الأفراد إما للتقاسم أو الإغراء أو الإقناع. وفي أغلب الأحيان للأغراض الثلاثة معاً، بمقاييس تختلف طبقاً للزمان والمكان لكنهم سرعان ما يصطدمون بعدم التواصل، نظراً لأن الآخر، المتلقي، ليس على الموعد أو ليس موافقاً. فإذا قبل الفرقاء بتسيير عدم التواصل هذا الذي يحل في المكان، تبدأ عندئذٍ مرحلة من التفاوض بين وجهات النظر المتناقضة. وإن أفضى هذا التفاوض، شبه المستمر في غالب الأحيان، حينئذٍ ينبني التعايش.

التواصل ليس أبداً ممارسة طبيعية، وإنما نتيجة لعملية تفاوض هشة. ولهذا السبب الإعلام ليس كافياً لإحلال

التواصل، ولهذا السبب أيضاً، في أغلب الأحيان، باستثناء محطات قصيرة ونادرة في الحياة، والتاريخ، نرى أنَّ التواصل في معظم الأحيان هو تعايش. لا بأس بذلك حتى الآن، في عالم مفتوح حيث لا أحد يريد التخلي عما يعتقد به ويفكر...

لا شيء أسوأ من إرادة التمييز بين الإعلام الجيد والتواصل السّيّء، كما لو لم يكن لدى كل واحد، بما في ذلك الصحافيون، النية لإقامة تواصل، أي التقاسم والإغراء والإقناع، أو الثلاثة معاً، عندما ينتج خبراً/ معلومة ويوزعها.

إن التفكير في نظرية التواصل يقضي، بداية، نزع الطابع التقني عن مسألة التواصل، وإعادة الاعتبار لجوانب التاريخ، والسياسة والثقافات فيها... واستعادة أهمية المجتمعات الكامنة خلف الأنظمة التقنية.

هناك صورتان توصفان هذا التغيير، ولقد جرى الحديث، مع ماك لوهان في السبعينيات، عن القرية الكونية كرمز لانتصار التقنية. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، لم يعد الوزن للقرية الكونية وإنما لعنف العالم المفتوح، وواجب تنظيم التعايش الثقافي، الأمر الذي يضع الفشل وعدم التفاهم في قلب التواصل ويفسر تهافت البشر نحو ابتكار تقنيات

متزايدة الكفاءة على الدوام من دون أن تمنع لا العنف ولا ثقوب عدم التواصل السوداء العديدة. لا بد، في كل الأحوال، من الخروج من التقنية والعودة إلى الواقع، الخروج من الواقع الجدي للشاشات والعودة إلى تجربة الواقع. علاوة على ذلك فإن التجربة شرط أول للتواصل، لأنها تسمح بوضع الإصبع على مسألة الغيرية؛ فالإعلام ليس غير كافٍ لإيجاد التواصل فحسب، وإنما كلما كان هناك متلقون يجسدون أول وجه للغيرية، توجب زيادة التجارب لتقليص مخاطر عدم التواصل.

ماذا عن عدم التواصل؟ لا وجود له في نموذج تراتبي لأن الاتصال عندئذٍ يجري من أعلى إلى أسفل، دونما إمكانية للنقاش. إنه لا يوجد إلّا بين طرفين متعادلين وإلّا ساد الخضوع والسلطة؛ وفي ذلك يكمن معنى القول بأن الاعتراف بعدم التواصل يحيل إلى وجود ثقافة ديمقراطية. إنَّ عدم التواصل يفترض القبول بعلاقات إنسانية واجتماعية تحكمها المساواة حيث تبرز خلفه، أي خلف عدم التواصل هذه الحقيقة الأساسية الخاصة بالغيرية والتي نختبرها جميعاً في حياتنا. ولذلك فإن التقدم التقني ملتبس الأبعاد. فعندما يسرع انتاج الرسائل وتحويلها وتفاعليتها وتداولها، إنما يحجب عن غير قصد حقيقة عدم التواصل هذه وواقعيتها. وللخروج من عدم التواصل لا بد أيضاً من

تقييم دور جميع المهن الوسيطة، من صحافيين وجامعيين وآخرين... فهي ترمز إلى الكفاءة، لأن الجميع ليس على قدم المساواة فيما خص كل المواضيع: حوالة المعارف موجودة، ومن شأن تلك المهن أن تسهم بالحد الأدنى من التفاهم المتبادل عن طريق إدارة التفاوض بين فضاءات ثقافية تجهل بعضها بعضاً.

في كل الأحوال، ومع ظهور العولمة، اتسعت مساحة عدم التواصل، مما يدفع مسألة التنوع الثقافي إلى مرتبة الصدارة، وهي ليست سوى حقيقة الغيرية على نطاق واسع. ومع تزايد الأخبار/المعلومات والرسائل، سيرتفع الصوت المطالب بالتنوع الثقافي ومعه ضرورة تنظيم التعايش الثقافي . التنوع واقع أما التعايش فمشروع سياسي. وإذا كانت القنوات عالمية، والرسائل أحياناً، فإن المتلقين ليسوا كذلك أبداً. فلهذا السبب ينبغي ألّا ننسى أيضاً، في البحث عن التواصل، أهمية منطق العرض المتصل بالإبداع، الذي يبقى على الدوام أقل استجابة مقارنة مع منطق الطلب، ولكنه يعبر بالضبط عن إرادة أخذ عدم تجانس المتلقين في الحسبان. إنَّ التغيير على مدى الخمسين سنة يكمن في الانتقال من نموذج الطلب إلى نموذج العرض، الأقرب إلى واقع تجزئة المجتمع، مصحوباً في الخلفية بدور التقنيات الملتبس. وقد تسهل

هذه الأخيرة، تحت ستار "التقدم" والاستجابة للطلبات، النزعات الإنطوائية على الذات لدى الجماعات وتدفع إلى نسيان أن الأمر الأساسي بالنسبة إلى التواصل، يبقى الفارق بين العرض والطلب. وهنا يتضح ما معنى أن كل نظرية في التواصل تحتوي صراحةً أو ضمناً على نظرية للمجتمع. فنظريتي تطرح عدم التواصل كأفق للتواصل وتقيّم التعايش، كطريقة أخرى للاعتراف بمساواة الشركاء. إنها تؤدي أيضاً إلى رفع شأن مفهوم التسامح لأنَّ القول بالتعايش يقوم على فرضية أولوية التسامح. ولأنَّ التسامح ينتج عن تجربة الغيرية. فمشروع التسامح، وهو فعلاً مشروع، يفترض إذاً عدة شروط: تجربة الغيرية الملموسة؛ التسامح حيال الآخر؛ اتخاذ الأممية كمرجعية لكونها وسيلة تلافي التجزئة. إنَّ التعايش يعني الاحترام المتبادل، أمّا التسامح فيذهب إلى أبعد من ذلك، لأنَّ الاهتمام، نوعاً ما، بهؤلاء وأولئك أيضاً من منظور أعم يفترض اعتماد الأممية كمرجعية. ولئن كان القرن العشرون قرن الإعلام والتواصل، فإن القرن الواحد والعشرين سيكون أكثر ما سيكون قرن التعايش والتسامح، وبخاصة بعد ظهور آثار عدم التواصل ظهوراً أجلى.

إن النظرة التي يجري الذود عنها هنا إذاً هي السعي وراء التعايش والدعوة إلى التجربة والتسامح، فيما يتعدى

الإقرار بحقيقة عدم التواصل. وكما أن الإعلام ليس تواصلاً فإن التواصل ليس نقلاً أو تحويلاً إنه تعايش. يعترف التواصل بالغيرية التي لا يمكن تجاوزها بين البشر ويشكل دعوة إلى مزيدٍ من التسامح بعض الشيء، فهل أنَّ القرن الواحد والعشرين قرن تسامح؟ قد يكون الأمر كذلك بنتيجة الأخذ في الحسبان الرؤية التفاؤلية التي تعتبر أن عدم التواصل أمر لا يمكن تخطيه. إنه الاستهزاء بموضوعة صراع الحضارات، التي تشكل الصيغة التشاؤمية لمعاينة عدم التواصل نفسه على خلفية الغيرية. تسامح أم صراع ثقافات؟ ذلك هو التحدي. بعد كل ذلك فقد واجهت حضارات أخرى في التاريخ مثل هذا الخيار.

ومن أجل توضيح هذا الرهان يمكن إجراء مقارنة. لقد تعلم البشر بصعوبة طيلة خمسين سنة احترام الطبيعة، بعد استغلالها بصورة وقحة على مدى قرن ونيف من الزمن. وها هم اليوم يواجهون تحدياً آخر أكثر تعقيداً: تعلُّم كيفية التعايش سلمياً فيما بينهم. العملية هنا أصعب مما كانت مع الطبيعة، لأنهم يجدون أنفسهم مباشرة وجهاً لوجه، متماثلين للغاية ومختلفين للغاية، وحيدين في مواجهة أنفسهم ومعهم شياطينهم ومُثُلهم.

ولهذا السبب فإن الإعلام والتواصل يمثلان إحدى أكبر مسائل مطلع هذا القرن وهي مسألة السلم والحرب.

Bibliographie indicative

ARON, R., *Mémoires. 50 ans de réflexion politique*, 2 vol., Paris, Julliard, 1983.

BADIE, B., *Puissant ou solidaire ?*, Paris, Desclée de Brower, 2009.

BAUBÉROT, J. (dir.), *La laïcité à l'épreuve : religions et libertés dans le monde*, Paris, Universalis, 2004.

BAUDRILLARD, J., MORIN, E., *La violence du monde*, Paris, Editions du félin, 2003.

BEAUCHEMIN, J., *La société des identités. Éthique et politique dans le monde contemporain*, Montréal, Athéna, 2004.

BECK, U., *Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation*, Paris, Aubier, 2002 (trad.) 2003.

BERMAN, A., *L'épreuve de l'étranger*, Paris, Gallimard/Tel, 1995.

BESNIER, J.-M., *Demain le posthumain. Le futur a-t-il encore besoin de nous ?*, Paris, Hachette Littératures, 2009.

BLONDIAUX, L., *La fabrique de l'opinion. Une histoire sociale des sondages*, Paris, Seuil, 1998.

BONIFACE, P. (dir.), *La diversité, un atout pour la France*, Paris, IRIS/Dalloz, 2009.

CALVET, L.-J., *Le marché aux langues : essai de politologie linguistique sur la mondialisation*, Paris, Plon, 2002.

CANETTI, E., *Masse et puissance*, Paris, Gallimard, 1960 (trad.) 1966.

CASSIN, B., *Google-moi ! La deuxième mission de l'Amérique*, Paris, Albin Michel, 2007.

CERTEAU (de), M., *La prise de parole. Et autres écrits politiques*, éd. établie et présentée par Luce Giard, Seuil, Paris, 1994.

CORM, G., *La question religieuse au XXIe siècle*, Paris, La Découverte, 2007.

D'IRIBARNE P., *Penser la diversité du monde*, Paris, Seuil, 2008.

DEBORD, G., *La société du spectacle*, Paris, Gallimard, Folio, 1906.

DEBRAY, R., *Le moment fraternité*, Paris, Gallimard, 2009.

DELEUZE, G., GUATTARI, F., *Mille plateaux*, Paris, Éditions de minuit, 1986.

DETIENNE, M., *Comparer l'incomparable*, Paris, Seuil, 2009.

DOCKÈS, P., FUKUYAMA, F., GUILLAUME, M. et SLOTERDIJK, P., *Jours de colère, l'esprit du capitalisme*, Paris, Ed. Descartes et Cie, 2009.

ELIAS, N., *La société des individus*, Paris, Fayard, (trad.) 1991.

ELLUL, J., *Ellul par lui-même*, La Table ronde, 2008.

ESCARPIT, R., *Théorie générale de l'information et de la communication*, Paris, Hachette, 1985.

ÉTIEMBLE, R., *Ouverture(s) sur un comparatisme planétaire*, Paris, C. BOURGOIS, 1988.

FARCHY, J., *Internet et le droit d'auteur*, Paris, CNRS Éditions, 1999.

FREUD, S., *Malaise dans la civilisation*, Paris, PUF, (trad.) 1929.

FRIEDMANN, G., *Ces merveilleux instruments*, Paris, Denoël/Gonthier, 1979.

FUKUYAMA, F., *State building gouvernance et ordre du monde au XXIe siècle*, Paris, La Table ronde, 2005.

GAUCHET, M., *Un monde désenchanté*, Paris, Pocket, 2007.

GRISET, P., *Les révolutions de la communication au XIXe et XXe siècle*, Paris, Hachette, 1991.

GRUNZINSKI, S., *La pensée métisse*, Paris, Fayard, 1999.

HABERMAS, J., *Théorie de l'agir communicationnel*, 2 tomes, Paris, Fayard, 1981.

HAGÈGE, C., *Dictionnaire amoureux de la langue*, Paris, Odile Jacob / Plon, 2009.

HUNTINGTON, S., *Le choc des civilisations*, Paris, Odile Jacob, 1997, (trad.) 2000.

JACQUIN, P., GARANGER, J. (dir.), *Grandes civilisations, Afrique, Amérique, Asie, Europe, Océanie*, Paris, Larousse, 2003.

JULLIARD, J., *La reine du monde*, Paris, Flammarion, 2008.

KEPEL, G., *Terreur et martyre : relever le défi de civilisation*, Paris, Flammarion, 2008.

LE BRIS, M., *Pour une « littérature-monde »*, Paris, Gallimard, 2007.

LÉVI-STRAUSS, C., *L'identité*, Paris, Grasset, 1977.

LOMBARD, D., *Le village numérique mondial. La deuxième vie des réseaux*, Paris, Odile Jacob, 2008.

MAALOUF, A., *Le dérèglement du monde*, Paris, Grasset, 2009.

MACBRIDE, S. (dir.), *Voix multiples, un seul monde*, la Documentation française/Unesco/ Nouvelles éditions africaines, 1980.

MacLuhan, M., *Pour comprendre les médias, les prolongements technologiques de l'homme*, Paris, Seuil, 1964 (trad.) 1966.

Marcuse, H., *Culture et société*, Paris, Éditions de minuit, 1965 (trad.) 1970.

Mattelart, A., *La globalisation de la surveillance*, Paris, La Découverte, Poche, 2008.

Memmi, A., *Portrait du décolonisé arabo-musulman et de quelques autres*, Paris, Gallimard, 2004.

Morin, E., *La complexité humaine*, Paris, Flammarion, 2008.

Morin, E., *L'esprit du temps, essai sur la culture de masse*, Paris, Seuil, (2° édition) 1962.

Mumford, L., *Le mythe de la machine*, 2 tomes, Paris, Fayard, (trad.) 1973.

Noiriel, G., *Immigration, antisémitisme et racisme en France (xixe - xxe siècle) : discours publics, humiliations privées*, Paris, Hachette littérature, 2009.

Nowicki, J., *L'homme des confins. Pour une anthropologie interculturelle*, Paris, CNRS Éditions, 2008.

Perriault, J., *La logique de l'usage : essai sur les machines à communiquer*, Paris, L'Harmattan, 2e édition, 2008.

Rancière, J., *Le spectateur émancipé*, Paris, La Fabrique, 2008.

Reynié, D., *Le triomphe de l'opinion publique. L'espace public français du xvie au xxe siècle*, Paris, Odile Jacob, 1998.

Schaeffer, P., *Machine à communiquer*, 2 vol. Paris, Seuil, 1962.

Schnapper, D., *La relation à l'autre. Au cœur de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1988.

SENNETT, R., *La culture du nouveau capitalisme*, Paris, Hachette Littératures (Pluriel), 2006.

SERRES, M., *Hermès*, 5 vol., Paris, Editions de minuit, 1969-1980.

SIMONDON, G., *Du mode d'existence des objets techniques*, Paris, Aubier, 1958.

TAGUIEFF, P.-A., *L'illusion populiste : de l'archaïque au médiatique*, Paris, Berg international éditeurs, 2002.

TAYLOR, C., *Multiculturalisme, différence et démocratie*, Paris, Aubier, 1994.

TOURAINE, A., *Critique de la modernité*, Paris, Fayard, 1992.

VANBREMEERSCH, N., De la démocratie numérique, Paris, Seuil, 2009.

VIRILIO, P., *Le futurisme de l'instant : stop-éject*, Paris, Galilée, 2009.

WEIL, P., *Liberté, égalité, discriminations*, Paris, Grasset, 2008.

WIEWIORKA, M., *Huit leçons de sociologie*, Paris, Robert Laffon, 2008.

LA REVUE HERMÈS (Cognition - Communication - Politique) - Paris - CNRS Éditions (Fondateur et Directeur de la publication, Dominique WOLTON)

Hermès n° 1, *Théorie politique et communication*, 1988.
Hermès n° 4, *Le nouvel espace public*, 1995.
Hermès n° 17-18, *La communication politique*, 1995.
Hermès n° 21, *Sciences et médias*, 1997.
Hermès n° 23-24, *La cohabitation culturelle en Europe*, 1999.
Hermès n° 35, *Les journalistes ont-ils encore du pouvoir ?*, 2003.
Hermès n° 38, *Les sciences de l'information et de la communication*, 2004.
Hermès n° 39, *Critique de la raison numérique*, 2004.

Hermès n° 40, *Francophonie et mondialisation*, 2004.
Hermès n° 42, *Peuple, populaire, populisme*, 2005.
Hermès n° 45, *Fractures dans la société de la connaissance*, 2006.
Hermès n° 48, *Racines oubliées des sciences de la communication*, 2007.
Hermès n° 49, *Traduction et mondialisation*, 2007.
Hermès n° 51, *L'épreuve de la diversité culturelle*, 2008.
Hermès n° 52, *Les guerres de mémoires dans le monde*, 2008.
Hermès n° 53, *Traçabilité et réseaux*, 2009.

LES ESSENTIELS D'HERMÈS Paris – CNRS Éditions (Fondateur et Directeur de la publication, Dominique WOLTON)

Francophonie et mondialisation, 2008
L'opinion publique, 2009
Les identités collectives à l'heure de la mondialisation, 2009
Sociétés de la connaissance, fractures et évolutions, 2009

شكر

الشكر لكلودين، المساعدة الوفية، على هذه المخطوطة والمخطوطات الخمس التي سبقتها، لولب المختبر والابداع في معهد علوم الاتصال في المركز الوطني للبحوث العلمية (فرنسا). وأهلاً وسهلاً بأودري الخلف الذي ساعدني أيضاً في هذه المخطوطة.

المحتويات



DOMINIQUE
WOLTON

CNRS EDITIONS

Informer n'est pas communiquer

"أن نتواصل يعني أن نقتسم ما يجمعنا وأن نسيّر الاختلافات التي تفرقنا. ولهذا السبب فإن الإعلام والتواصل يمثلان إحدى أكبر مسائل الغد المتصلة بالسلم والحرب".

د. و.


ISBN 978-9953-71-606-0